

# انتهاكات متواصلات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

التقرير السنوي  
2008





انتهاكات متواصلة بحق الأسرى  
والمعتقلين الفلسطينيين

التقرير السنوي 2008



الصفات	الموضوع
٥	حقائق سريعة من أبرز أحداث ٢٠٠٨
٧	التعذيب
١٧	الإهمال الطبي
٢١	الظروف داخل السجون المركزية
٢٤	العقوبات التأديبية
٢٦	تنقلات الأسرى
٢٨	قمع الأسرى واقتحام غرفهم
٣٠	الزي البرتقالي
٣١	زيارات العائلات للسجون
٣٣	الأسرى الأطفال
٣٥	ظروف السجون
٣٦	الحرمان من الحق في التعليم
٣٧	المحاكم العسكرية خلال العام ٢٠٠٨
٤٤	العدوان على قطاع غزة
٤٦	المقاتل الغير شرعي قانون خارج القانون الدولي
٤٨	اعتقال واحتجاز أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني
٥٥	الملاحق
٥٧	ملحق رقم (١). جدول الحالات المتعرضة للتعذيب أثناء التحقيق
٦٥	ملحق رقم (٢) التصاريح المشفوعة بالقسم
٧١	ملحق رقم (٣) جدول الحالات المرضية
٨٧	ملحق رقم (٤) الأخبار الصحفية



## حقائق سريعة من أبرز أحداث عام ٢٠٠٨

- ١٧ كانون ثاني الأسيرة فاطمة الزق تضع مولودها يوسف في ظروف لا إنسانية داخل مستشفى مثير في كفار سابا.
- ٢٩ شباط: إستشهاد الاسير فضل عودة شاهين نتيجة الإهمال الطبي داخل معتقل أيشل.
- انتشار مرض فيروسي معد لدى أسيرين هما إصرار البرغوثي من رام الله وربيع علي من سلفيت حيث تم عزلهما لفترات طويلة ولم يفصح الإطباء عن نوع المرض وسببه وكان الأسيران مصابين برصاص حي قبل الإعتقال.
- حزيران ٢٠٠٨: فصل الإسيرات الفلسطينيات في سجنين مختلفين الدامون بالقرب من مدينة حيفا وهشارون في المركز قرب נתانيا.
- ٥ حزيران: أول حادثة إعتقال إداري لفتاتين لم تتجاوزا ١٧ عاما من العمر وهما سلوى صلاح وسارة سيوري من قضاء بيت لحم.
- ١٦ تموز: إغلاق ملف الاسرى اللبنانيين بالإفراج عن ٥ أسرى لبنانيين على رأسهم سمير القنطار المعتقل منذ عام ١٩٧٩.
- ٢٥ آب: الإفراج عن ١٩٨ أسيرا من بينهم أقدم أسير فلسطيني سعيد العتبة الذي قضى أكثر من ٣٠ عاما في الأسر.
- ٢ تشرين ثاني: نشوب حريق في خيمتين في (القسم ب ٤) في معتقل النقب نتيجة تماس كهربائي أدى الى إصابة عدد من الأسرى بحالات إختناق.
- ١٥ كانون أول: الإفراج عن ٢٢٧ أسير ( تحت ما يسمى إفراجات حسن النية ).
- ٢٠ كانون أول: إعتداء القوات الخاصة التابعة لإدارة مصلحة السجون في سجن عوفر على المعتقلين واستخدامها الغاز والرصاص مما أدى الى إصابة مجموعة من الاسرى وإشتعال النيران في بعض الخيم.
- ٢٤ كانون اول: إستشهاد الأسير جمعة إسماعيل في مستشفى سجن الرملة، نتيجة الإهمال الطبي حيث كان معتقلاً منذ تاريخ ٢٠١٠-١٩٩٣ قضى منها ١٠ سنوات في مستشفى سجن الرملة.
- طرح إسرائيلي بترتيب التواصل بين أسرى غزة وذويهم عن طريق نظام الفيديو كونفرنس حيث قوبل هذا الطرح بالرفض من قبل الاسرى وعائلاتهم وكافة المؤسسات الفلسطينية والحقوقية.
- إستمرار الإحتلال في إختطاف ٣٩ نائبا في المجلس التشريعي منهم ٤ معتقلين إدارياً، منهم اعتقلوا خلال العام ٢٠٠٨ وأصدرت محكمة عوفر العسكرية خلال العام حكما بالسجن ٣٠ سنة على النائب احمد سعادات و ٣٦ شهرا على رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك.

• ٢٧ كانون أول: بداية العدوان الذي شنه الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة ، والذي أسفر عن استشهاد أكثر من الف فلسطيني وأكثر من ٤٠٠٠ جريح وإعتقال مئات الأسرى أغلبهم من المدنيين.



## التعذيب والتنكيل الممارس من قبل جيش الإحتلال الإسرائيلي أثناء الإعتقال

إن استخدام العنف والقوة الممارسة من قبل جيش الإحتلال الإسرائيلي المرافق لعملية الإعتقال عادة هي ظاهرة يتعرض لها غالبية المعتقلين الفلسطينيين عند الإعتقال، ويبدأ مسلسل التعذيب والتنكيل على يد الجيش من لحظة الإعتقال وفي الطريق الى مكان الإحتجاز وأيضا عند الوصول لمكان الإحتجاز. ومن خلال متابعات مؤسسة الضمير لعام ٢٠٠٨ يتضح ان هناك استخدام ممنهج للعنف والقوة من قبل جيش الإحتلال وان غالبية الحالات تعرضت لأسلوب أو أكثر من اساليب التعذيب.

### ومن أبرز صور هذه الإنتهاكات

الضمير على الجروح والأنار التي خلفتها القيود، وعادة ما يرافق تقييد المعتقل أيضا عصب عيونه.

٤. منع المعتقل من تبديل ملابسه التي عادة ما تكون ملابس نوم حيث تتم عملية الإعتقال ومداهمة البيوت في ساعات ما بعد منتصف الليل ومنهم من يُمنع من إرتداء حذائه او إرتداء معطفه.

٥. تهديد المعتقل بالتعذيب والضرب والقتل اثناء النقل، والتهديد بإيذاء العائلة.

٦. الضرب عند الوصول الى مكان الإحتجاز ومنهم من يترك لساعات طويلة خارج المعسكر او مركز التوقيف في العراء والبرد ويتعرض للضرب المؤلم والإستهزاء من قبل الجيش.

٧. نقل المعتقل لأكثر من مكان قبل الوصول إلى مركز الإعتقال وإستغراق ساعات طويلة في النقل..

١. ضرب المعتقل لحظة إعتقاله: حيث يتم ضرب المعتقل داخل البيت أمام عائلته، ويكون الضرب على جميع انحاء الجسم خاصة الظهر والبطن والرأس والرقبة بإستخدام البندقية والأيدي والأرجل ويكون ذلك بعد التعرف على هوية الشخص المنوي إعتقاله، وأحيانا يتعرض أحد أفراد العائلة للضرب.

٢. الضرب في الطريق الى مكان الإحتجاز: العديد من المعتقلين يتعرضون للضرب اثناء وجودهم داخل وسيلة النقل وغالبا ما يتعامل الجنود بقسوة وعنف ويوجهون إهانات لفظية وتهديد بالقتل للمعتقل ومنهم من يتعرض للتحقيق الميداني داخل الجيب العسكري.

٣. تقييد المعتقل بقيود (كلبشات) بلاستيكية مؤلمة: هناك حالات كثيرة أكدت للضمير تعمد الجنود شد الكلبشات على معصم اليد، ومنهم من اطلع محامي

ونقت الضمير ٣٠ حالة تعرضت للتعذيب اثناء الإعتقال من قبل جيش الإحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨. ( أنظر الملحق رقم ١ و ملحق رقم ٢ التصاريح المشفوعة بالقسم ).

" انا عاصم حماتنة عمري ٢٨ سنة من عصيرة الشمالية نابلس وكنت أعمل في الشرطة الفلسطينية قبل إعتقالي، في يوم ٢١/١٠/٢٠٠٨ الساعة الواحدة صباحاً حضر الجنود الى البيت واعتقلوني من هناك بعد ان ضربوا قنابل صوت واقتحموا البيت، من اول ما رأوني مسكوني واحد من الجنود مسكني من رقبتي وامام اهلي وتم ضرب امي ودفعتها للحيط قرب الباب، وكان يضغط على رقبتي وحلقي بقوة، بعدها أخذوني باتجاه السيارات العسكرية كنت مكبل اليدين الى الخلف وكان جنديان يضرباني من الخلف بأرجلهم وايديهم على رقبتي وظهري ورجلي وكانوا يصرخون بشكل كبير، عندما وصلنا السيارة العسكرية كان هناك ضابط اسمه كوبي وقد قلت له ان الجنود يضربوني امام اهلي وان الجنود يرمون قنابل وهناك يوجد اسطوانات غاز. أعصبوا عيوني وأخذوني بالسيارة العسكرية وهناك بعد ١٠ دقائق، بدأ الجنود يضربوني بان يمسكني احدهم من عصبه رأسي ويضربه بجدار السيارة ( الناقله ) وكانوا مرات يضربوني بالبندق على رأسي، وايضاً واحد من الجنود اخذ يدوس على يدي المكبلة الى الخلف وهي على الارض، وكان وقتها الم شديد رافقني عدة اسابيع وقلت للطبيب في الجلمة عن ذلك، كان الوجع الشديد في الأصبع الإبهام في اليد اليسرى ، وصلنا على مستوطنة شفي شومرون وقد طلبت من الجنود ان يفكوا الكلبشات البلاستيك ويكبلوني الى الامام ولكن الجندي لم يقبل. من شافي شومرون نقلوني الى حوارة وفي الطريق كان الجنود يضربوني على رقبتي." عاصم حماتنة مركز تحقيق بتاح تكفا

### في ذات الاطار يضيف معتقل آخر :

".....اعتقلت يوم ٢٠٠٨/١١/١٢ من قبل الجيش كبلوا يدي بقيود بلاستيكية وضعوا على راسي كيس من خيش اسود، يذكر انه وقت الاعتقال وقبل التكبيل انهار علي الجنود بالضرب، وهذا بعد ان كنت قد سلمت نفسي، ووضعوني على الارض وانهاوا علي وعلى من كان معي امجد مبروك وسامر مبروك بالرجلين واليدين وايضاً امجد ضربوه بكعب البارودة على رأسه، خلال النقل كان الجنود يشدوا الكيس على رقبتي وكدت أختنق وكانوا يشدوا الكلبشات على يدي ايضاً....."

داوود عبد الله داوود ١٧ / ٢٠٠٩/١١/ مركز توقيف حوارة



نشرت "اللجنة العامة ضد التعذيب في اسرائيل" في يوم ٢٠٠٨/٦/٢٢ تقريراً فاضحاً لظاهرة التعذيب والتنكيل بمعتقلين فلسطينيين مقيدي الأيدي والحركة من قبل الجيش الإسرائيلي، يأتي ذلك في ظل تواطؤ وتجاهل من قبل الجيش الإسرائيلي ووزارة العدل والجهات المخولة بالتحقيق في هذه الانتهاكات للحد من تكرارها والتي تتحول مع كل يوم إلى ممارسات منهجية عسكرية من صنع الجيش الإسرائيلي.<sup>(١)</sup>

## التعذيب في مراكز التحقيق والتوقيف الإسرائيلية

رغم حظر التعذيب وإستخدام العنف الجسدي والمعاملة اللانسانية والحاطة من كرامة الاسرى والمعتقلين دولياً، وحسب إتفاقيات ومواد واضحة النص في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وإتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤ والتي تعتبر إسرائيل دولة طرفاً فيها، مع هذا تعتبر الأخيرة الدولة الوحيدة في العالم التي أجازت التعذيب وحاولت تشريعه علانية.

إن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية عام ١٩٩٩ المتعلق بالتعذيب، صرح بإمكانية إستخدام "الضغط الجسدي المعتدل" ضد المعتقلين الفلسطينيين الذين صنّفوا بالقنبلة الموقوتة. هذا القرار تشريع قانوني للتعذيب بشكل واضح من أعلى هيئة قضائية في إسرائيل ويوفر الحماية الكاملة لضباط التحقيق الذين مارسوا التعذيب أمام أي مسألة قانونية او قضائية ، وهذا يتناقض مع إحدى القواعد الأكثر رسوخاً في القانون الدولي الأنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وهي المنع المطلق للتعذيب ايّ كانت الظروف والدواعي.

ومع أن المحكمة العليا الإسرائيلية حددت أنه يمكن لمحققي الشباك الذين نكلوا بالمعتقلين في حالة "القنبلة الموقوتة" الإستفادة من العفو والتبعات الجنائية، والتي تعفي من المسؤولية الجنائية أي محقق إستخدم وسائل تحقيق ممنوعة ، لا سيما التعذيب الجسدي بناءً على إعتقاد مبدأ "الدفاع للضرورة". فانه عندما يتقدم شخص خضع للتحقيق بالشكوى عن تعرضه للتعذيب، فان المستشار القضائي للحكومة يأمر بإجراء فحص مسبق للشكوى، وذلك من أجل التأكد أن الحالة كانت من نوع "القنبلة الموقوتة" التي تعفي المحقق من المسؤولية بناءً على "دفاع الضرورة" وبالتالي يتم إنهاء التحقيق دون مسألة قانونية وحتى دون استكمال كافة الإجراءات اللازمة في أي تحقيق عادي.<sup>(٢)</sup>

وتشير تقارير منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية ان التعذيب لم يكن محصوراً فيما يطلق عليهم "القنبلة الموقوتة" بل تؤكد ان التعذيب سياسة رسمية تمارس ضد كافة المعتقلين الفلسطينيين.

وكما أشار تقرير جون دوجارد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة «ان الفلسطينيين يتعرضون عقب إعتقالهم للضرب والتعرية على نحو مهين ويجري إستجوابهم بعد ذلك بصورة مذلة ولا إنسانية تصل أحياناً لحد التعذيب».<sup>(٣)</sup>

خلال العام ٢٠٠٨ تابعت الضمير ٨٤ معتقلاً في التحقيق وتم رصد أساليب التعذيب التي مورست ضدهم بهدف إجبارهم على تقديم إعتراقات ومنها.

٢- اللجنة العامة ضدالتعذيب في اسرائيل <http://www.stoptorture.org.il/ar/skira99-now>

٣- تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ٢٥ اب ٢٠٠٨

يركز المحققون في مراكز التحقيق على الضغط النفسي فالصراخ والشتيم والسب والتهديد بإجراء التحقيق العسكري والبقاء في الزنازين لفترات طويلة هو أسلوب يستخدم بكثرة من قبل المحققين الإسرائيليين لإنزاع الإعترافات من المعتقلين، وأيضاً استخدام العائلة كأداة للضغط على المعتقل بالتهديد باعتقالهم أو إيدائهم، و كما أكدت اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل في إصدارها (استخدام العائلة للضغط على المتهمين في تحقيقات جهاز الامن العام ( ٢٠٠٨ )<sup>(٤)</sup>)، ان الهدف المقصود للمخابرات من ذلك هو استخدام الأسرة للتسبب في الالم النفسي للمعتقل بما يكسر روحه المعنوية ويؤدي به الى الإعتراف بارتكاب جرائم او الكشف عن معلومات.

كذلك معظم المعتقلين حالياً يتعرضون لغرف المتعاونين (العصافير ) والذين يستخدمون أساليب التضليل والكذب والإكراه لإجبار المعتقل على الحديث وتهديده بالقتل من أجل تقديم اعترافات خاصة بنشاطاته وفعالياته. حيث تشكل هذه الاعترافات أساس التحقيق عند المخابرات وأحياناً يتم إجبار المعتقل على كتابتها والتوقيع عليها عند الشرطة.

ومن أشكال التعذيب التي يمارسها المتعاونون :

- الضرب المبرح على كافة أنحاء الجسم خاصة الحساسة منها.

”.....بعد عدة لكمات طلب مني أن انهض وعندها ضربني على خصيتي وكانت ضربة قوية وقعت اثرها على الأرض وكنت ممدد على بطني وهو كان يدعس على منطقة الظهر عند الرقبة وكان يقول لي انه يجب أن أعترف وكان يشد بيدي الاثنتين إلى أعلى.أثناء هذا أحسست أن هناك حروق على منطقة البطة في الرجل اليسرى ( المعتقل يكشف ويطلع المحامي على أثار الحروق مثل حروق السجائر ) عندها اضطررت أن اعترف ببعض.....“ (المعتقل يزن صوالحة / معتقل بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٨ مركز تحقيق الجملة.)

- التهديد بالقتل ورفع الأدوات الحادة على المعتقل

- ”.....واحد من الخلف ضخم الجثة اسمه صالح هذا مسك يدي بطريقة مؤلمة ووضع الشفرة على معصمي ووقتها جرحني بإصبعي ، وكان واحد آخر من الجهة اليسرى وضع الشفرة على رقبتي وواحدا من جهة اليمين وضع الشفرة عند خصري، وعندها جرحني بإصبعي وحسب ما رأيتة تأكدت أنهم سوف ينفذوا التهديد ويقتلوني إذا لم اعترف بما يريدون وعندها اخذ أحدهم ويدعى ابو عزام يسألني أسئلة وأنا بجالة من الذعر الشديد وأنا كنت أجابه بحسب ما أراد ان احكي وطلب مني ان ارسم عن المخيم وعن حادث إطلاق نار.....“. أبراهيم سالم مركز تحقيق بتاح تكفا

كما تحاول المخابرات الإسرائيلية أيضا الإبقاء بالفلسطينيين خلال التحقيق معهم بتكثيف الضغط عليهم واستبقائهم لأطول مدة ممكنة في مراكز التحقيق وتكثيف مدة جلسات التحقيق بحيث يتناوب في جلسة التحقيق الواحدة أكثر من محقق.

## منع المعتقل من زيارة محاميه

٧٠٪ من المعتقلين الذين تمت متابعتهم من قبل مؤسسة الضمير في التحقيق خلال العام المنصرم منعوا من لقاء المحامي وتراوحت المدة التي قضاها هؤلاء المعتقلون في مراكز التوقيف والتحقيق من ٨- حتى ٦٠ يوما.

- تمتد فترة التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين من ثمانية أيام إلى ١٨٨ يوما. بموجب الامر العسكري الذي يسري على المعتقلين من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧- الأمر بشأن تعليمات الأمن رقم ٣٧ "يحق لمحقيقي جهاز "الشاباك" ، ان يمنعوا لقاء المحامي بالمعتقل اما بذريعة "مصلحة امن المنطقة" واما بذريعة "مصلحة التحقيق". حيث يمكن أن يصدر أمر منع المعتقل لقاء المحامي لفترات قد تصل ١٥ يوما من يوم الإعتقال ويمكن أن يمدد أمر المنع هذا لمدة ١٥ يوماً إضافياً وبعد ثلاثين يوماً يستطيع قاض عسكري تمديد أمر المنع لمدد مختلفة أقصاها ٦٠ يوماً.

إن هذا يعني حرمان المعتقل من الحصول على الاستشارة القانونية اللازمة التي تضمن حقوقه، كما لا يتاح للمحامي التأكد من أن موكله لا يتعرض للتعذيب، مما يعيقه في اتخاذ أية إجراءات قانونية لإيقاف أي إنتهاك يحدث.

لقاء المعتقل بالمحامي خاصة خلال التحقيق هو حق أساسي و قاعدة قانونية وهذا المنع يجب أن يكون الحالة الإستثنائية التي تسمح بانتهاك هذا الحق، ويجب إستعمال هذه الصلاحية عند "الضرورة" فقط ولأقصر مدة ممكنة. على أرض الواقع نرى أن هذه الصلاحية تستعمل بشكل "تعسفي" ضد نسبة كبيرة من المعتقلين ممن ليس لهم خبرة سابقة في التحقيق و من المشتبهين بشبهات خفيفة نسبيا وفعاليات التحقيق معهم بسيطة وغير مربكة. حيث يتبين بعد انتهاء التحقيق ان الهدف من هذا المنع كان من اجل ممارسة الضغط النفسي او الجسدي على المعتقلين لكسر إرادتهم وإجبارهم على الخضوع والتسليم لإرادة المحققين أو للتمكن من اجراء "خدع التحقيق" والتي أقرت المحكمه الاسرائيلية مشروعية إستعمالها. بين استخدام "الخدع" المسموحة واستعمال القوه الممنوعة اما فعليا واما بالتهديد هناك مساحة رمادية كبيرة يستغلها المحققون في فترة منع لقاء المحامي بالمعتقل وخير مثال على ذلك هو العنف والتهديد عند "العصافير".

منع لقاء المحامي يمنح المحقق فرصة اكبر لكسر معنويات الموقوف حيث يدلي بإعترافات غير صحيحة أو إعترافات تؤخذ بغير الإرادة الحرة للمعتقل<sup>(٥)</sup>.

٥- تقرير مشترك هيموكيد وبيتسيلم تعذيب المعتقلين الفلسطينيين والتنكيل بهم من قبل السلطات الإسرائيلية أيار ٢٠٠٧

كذلك يحق لمسؤول التحقيق حسب القانون الإسرائيلي ان يمنع لقاء المعتقل بالمحامي الذي حضر لزيارته "لساعات". عندها يجب ان يستخرج امر خطي يوضح مسؤول التحقيق فيه الغاية الملحة في إكمال التحقيق في الوقت الذي حضر المحامي للزيارة.

حصلت عدة حالات حضر فيها محامي الضمير للزيارة وبعد فترة إنتظار طويلة قيل له ان المعتقل أُدخل للتحقيق ولم يعط المحامي هذا الامر الخطي. فمثلا" في حالة المعتقل عمر داوود جابر الذي حضر محاميه لزيارته يوم ٢٠٠٨/٤/١٠ في مركز تحقيق العجلمة، ورغم بقاء المحامي على باب السجن من ٤-٥ ساعات، ومحاولة الاستعانة بالجهات المختصة لم يتم اللقاء مع المعتقل ولم يعط المحامي الامر الخطي مع التبرير. وبعد ٥ اشهر من الشكوى للمستشار القضائي للحكومة ومتابعة الموضوع افاد رد الادعاء العام للدولة انه تبين فعلا انه تم منع المحامي من اللقاء دون مبرر ولكن المعتقل لم يمنع من اللقاء ولهذا لم يستخرج الامر الخطي".

إضافة لقرارات المنع من زيارة المحامي قد يقومون بنقل المعتقل من مكان لأخر دون علم محاميه في محاولة لمنع زيارته.

## العزلة عن العالم الخارجي

يمنع المعتقل طوال فترة التحقيق من الإتصال والتواصل مع العالم الخارجي خاصة العائلة ، فيمنع من استخدام الهاتف والرسائل او تلقي الزيارات وكذلك يحرم من مشاهدة وقراءة وسائل الإعلام. يعيش المعتقلون في ظروف قاسية، يحتجزون في زنازين مساحتها ٢م × ٢,٥م كمرکز تحقيق بتاح تكفا وتفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة الاساسية ، فطوال فترة التحقيق لا يتعرضون للضوء الطبيعي حيث الزنازين مكيفة ولا يوجد بها نوافذ ، والأبواب مغلقة باستمرار والأضواء خفيفة وباهتة تميل إلى الصفار. جدران الزنازين غالباً تكون خشنة و مطلية باللون الرمادي الداكن والموحي بالوحشة ، والتهوية عبارة عن مكيف يعمل ليل نهار يبعث برد شديد ويسبب أرق وأزعاج عند المعتقلين نظراً لصوته المرتفع، لا يوجد أسرة في معظم هذه المراكز حيث ينام المعتقلون على فرشاة لا يتعدى سمكها ٣ سم ويخرج منها روائح نتنة وكريهة.

### الإجبار على الإدلاء بالإعتراف

يجبر المعتقل تحت الضغط النفسي التوقيع احياناً على إفادة باللغة العبرية وتجريم ذاته بالرغم من حقه الذي تنص عليه كل من المادة ١٤ (٣) (ز) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" والمبدأ ٢١ من "مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من اشكال الإحتجاز" في عدم إجباره على تجريم نفسه أو إستغلاله بشكل غير لائق بغرض إنتزاع إعتراف منه. حيث يحظر استخدام الإكراه البدني أو النفسي الذي قد يستعمل في إرغام المحتجزين على الإدلاء بشهادة ضد أنفسهم أو الإقرار بالذنب. ما يعني عدم جواز الاستشهاد في المحاكمة بالأدلة القائمة على مثل ذلك الإجبار، ان القانون الإسرائيلي لا يحظر الإعترافات التي تنتزع بالقوة بل تكون دليلاً كافياً لإدانة أي معتقل، وهذا ما يحدث فعليا في المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

المعتقل عاصم صبيح أجبر تحت الضغط والإكراه والضرب على تقديم معلومات غير صحيحة وقدمت ضده لائحة إتهام على أساس هذه الإعترافات وعلى الرغم من تقديم شكوى للمستشار القضائي يوم ٢٣/٦/٢٠٠٨ من قبل محاميه الا انه حتى اللحظة لم يصل أي رد رغم إرسال كتاب تذكير يوم ١/٩/٢٠٠٩. المعتقل عاصم صبيح هو واحد من عشرات الحالات التي تابعتها الضمير و أرغمت على الإدلاء والتوقيع على الإعتراف.



## المساومة على الحالة الصحية مقابل الإدلاء بالإعتراف

تستخدم المخابرات الإصابات والحالة الصحية للمعتقل كوسيلة لضغط على المعتقل خلال التحقيق ويتم الضغط عليه ومساومته بالاعتراف مقابل تقديم العلاج له أو قضاء حاجته.

وسام جميل تعرض من قبل المحقق للضغط بقوة على إصابته وكان يهدد بشل رجله إذا لم يعترف وكان باستمرار يرفض طلب وسام ان يتكئ برجليه على الكرسي رغم حاجته لذلك مما تسبب له تجلط بالدم حسب ما أفاد بالتصريح الذي أدلى به لمؤسسة الضمير، وسام اصيب برصاص دمدم بالفخذ الأيمن عند حاجز عطاره من قبل الجيش الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٨/٠٣/٠١ أثناء تواجده في مسيرة سلمية تضامنا مع أهل غزة وتم اعتقاله يوم ٢٠٠٨/٣/٢٧ ورغم حالته الصحية التي أقرها أطبائهم انه يعاني من تهتك في العصب سبب له إعاقة دائمة الا انه تعرض لتحقيق قاس وكانوا يقوموا بنقله من مركز تحقيق المسكوبية إلى المشفى وهو مكبل الأرجل بسلاسل حديدية بالرغم من انه يمشي على عكازات وضمن حراسة مشددة.

## الشبح المتواصل

وضعية "الشبح" - تقييد يدي المعتقل ورجليه بالكرسي بصورة مؤلمة ومتواصلة، وهذه الوضعية ممكن ان تستمر طوال ساعات التحقيق الطويلة من الصباح حتى المساء وينتج عن عملية الشبح ألاماً حادة في الظهر وتمزق بالكتفين واليدين وفقدان الإحساس بالرسمين بسبب ضغط الكلبشات. كذلك يقوم المحققون باستخدام الضرب احيانا على المناطق الحساسة أنظر تصريح عاصم حماتنة رقم (٣)

"المحقق في أول يومين حقق معي من الصباح حتى المساء وكان يتركني لساعات طويلة مكبل اليدين إلى الخلف في غرفة التحقيق لوحدي. حوالي ٥ أيام عزلت بالإنفرادي بدون أن أرى احد وبدون تحقيق. مجدي قوراريق تحقيق بتاح تكفا "

معتز إسماعيل معتقل منذ تاريخ ٥-٦-٢٠٠٨ حقق معه في مركز تحقيق بتاح تكفا" تعرضت للشبح بجميع أشكاله حرمان من النوم، تهديد، سب وشتم وتخويف في اول يوم إعتقالي حققوا معي من الساعة ١١ صباحا حتى ٤ صباحا من اليوم التالي وكنت طوال الوقت مكبل اليدين إلى الخلف على كرسي التحقيق وتم تهديدي أن أبقى بالسجن لمدة طويلة "

## الحرمان من الإحتياجات الأساسية

يمنع كافة المعتقلين الفلسطينيين وطوال فترة التحقيق من حلق ذقونهم وقد يستمر هذا الوضع لاشهر كذلك يمنعون من تبديل ملابسهم الداخلية والإستحمام في الفترة الأولى من الإعتقال التي قد تستمر لاسبوع، ومن الجدير ذكره ان الملابس ومواد التنظيف تتوفر للمعتقل عن طريق اللجنة الدولية للصليب الاحمر عند زيارتهم الاولى وفقاً لاتفاق مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي، الزيارة لا تتم الا بعد اليوم الرابع عشر من الإعتقال واحيانا في وقت لاحق حيث ان هناك حالات يمنع الصليب من اللقاء بالمعتقل في حال كان ممنوعا من لقاء المحامي أو نقل لمركز تحقيق او توقيف آخر عند قدوم الصليب لزيارته، مما يعني ان طوال هذه الفترة يحرم المعتقل من أبسط حقوقه في الحصول على النظافة الشخصية.

## الأهمال الطبي داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية

ان الإرتفاع اليومي لعدد الحالات المرضية داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية هو دليل واضح على إستمرار مصلحة السجون الإسرائيلية في إتباع سياسة الإهمال الطبي، الضمير ومن خلال زيارتها للعام ٢٠٠٧ وثقت ٦٣ حالة مرضية وقد إرتفع العدد خلال عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٧٨ حالة مرضية.

إن إستشهاد الاسيرالمقدسى جمعة اسماعيل محمد موسى في سجن الرملة بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٨ يعكس سياسة الإهمال الطبي، و ظروف الإحتجاز التي تعرض لها والتي استمرت على مدار ١٦ عاماً من إعتقاله أورثته حملة من الأمراض منها السكري والتهاب البروستات، وازمة في التنفس ومشكلات في صمام القلب، كلها ناجمة عن الإهمال الطبي الذي تعرض له، مع الإشارة الى ان جمعة وفي شهر ايار من عام ٢٠٠٨ تعرض للاعتداء اثناء نقلة الى مشفى" أساف هروفي" من قبل السجانين المرافقين له في السيارة العسكرية التي نقل بها.

وفي يوم التاسع والعشرين من شباط ٢٠٠٨ في سجن ايشل ( بئر السبع ) استشهد الاسير فضل عودة شاهين من غزة ، فضل شاهين أمضى ٤ سنوات من مدة الحكم الواقعة بحقه وهي ٨ سنوات، الأسير لم تقدم له الرعاية الصحية اللازمة، على ضوء ما تقدم من بينة طبية شرعية فان مثل هذه الحالات،تعتبر وفاته ناتجة عن اهمال طبي، نتيجة عدم اعطائه الادوية المميعة للتجلط حسب ما صرح به الدكتور صابر العالول اختصاصي الطب الشرعي، الطبيب العالول انتدبته عائلة شاهين لحضور عملية التشريح بعد الوفاة الى جانب الاطباء الاسرائيلين في معهد الطب الشرعي الاسرائيلي<sup>(١)</sup>.

باستشهاد الاسيران موسى وشاهين عام ٢٠٠٨ يرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة نتيجة الإهمال الطبي منذ بداية إنتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ١٧ أسيراً.

إن الظروف الإعتقالية غير الصحية والتي يزعج بها آلاف الاسرى والمتمثلة في قلة التهوية والرطوبة الشديدة، والإكتظاظ الهائل داخل الغرف والأقسام، والنقص الشديد في مواد التنظيف ووجبات الطعام سيئة الكمية والنوعية فهي أسباب كفيلة في زيادة عدد الحالات المرضية بين صفوف الاسرى والمعتقلين بشكل يومي. كما ان تردي الخدمات الطبية المقدمة داخل السجون والمعتقلات يزيد الوضع سوءاً.

## ومن أبرز صور الإنتهاكات الصحية و الإهمال الطبي :

- العيادة المتوفرة في السجون هي عيادة شكلية لا يتوفر فيها أهم المعدات الضرورية، حسب شهادة الاسرى لا يوجد سوى الميزان وجهاز فحص الضغط وسמاعة الطبيب وتفتقر العيادة إلى اطباء إختصاصيين ، فالطبيب العام لا يتواجد إلا مرة او مرتين خلال الإسبوع وطبيب الأسنان يحضر للعيادة مرة كل اسبوع أو إسبوعين ويقتصر عمله على القلع والحشو، فأى معتقل يعاني من مشاكل جدية في الاسنان لا يقدم له أي علاج. كذلك تفتقر العيادة الى الاطباء و المعالجين النفسين حيث ان هناك العديد من الحالات التي تعاني من أمراض نفسية وعصبية ولا تتلقى أي علاج، فالأسير ماهر شقيرات والذي يعاني منذ إعتقاله عام ٢٠٠٢ من مرض عصبي لم يتم تشخيص حالته بصورة دقيقة ولم يقدم له أي علاج، وغيره الكثير.
- عدم تقييد إدارة السجن بصرف العلاج اللازم لحاله المريض الصحية ، وتستعيز عن ذلك بالمسكن المشهور (حبة الأكامول). " أحمد العارضة في ١٣ / ٣ / ٠٥ في سجن الجملة تعرض للضرب على اذنه اليسرى ويعاني حاليا من عجز فيها، طلب العلاج اكثر من مرة ولم يقدم له سوى المسكنات لذلك قام برفع شكوى على الادارة بسبب الاهمال الطبي، المحكمة رفضت الالتماس لأنه حسب إدعائهم تم علاجه، و هذا غير صحيح إذ انه لا زال يعاني من مشاكل في الأذن اليمنى ويحتاج إلى علاج ملح"، هذا ما افاد به المعتقل اثناء زيارته من قبل محامي الضمير في سجن شطة.
- تضع إدارة السجن الكثير من العراقيل لإدخال أطباء من خارج إطار مصلحة السجون لزيارة الأسرى المرضى والإطلاع على ظروفهم وحالتهم الصحية، رغم الطلبات الكثيرة التي يتوجه بها الأسرى للأدارة.
- المماطلة في إخراج الأسير المريض إلى العيادة إلا بعد احتجاجات من قبل الأسرى، كذلك المماطلة في نقل المعتقل للمشفى رغم توصية الاطباء بذلك وخطورة الحالة. كما يضطر الأسير المريض إلى الانتظار لفترات طويلة قد تصل لاكثر من ثلاثة شهور حتى اجراء فحوصات أو تحاليل معينة، وفي حال تم نقلهم للمشفى لإجراء الفحوصات يتم نقلهم وهم مكبلي الايدي والارجل وفي سيارات شحن عسكرية و غير صحية مما يفاقم الوضع الصحي عند الأسير.
- لا يتلقى الأسرى المرضى طعاماً خاصاً يلائم حالتهم الصحية، كمرضى السكر والضغط وفقر الدم. وانما يقوم الاسير بشراء الطعام الملائم له من الكانتين على حسابه الشخصي.
- يفتقر مستشفى سجن الرملة وهو السجن الذي ينقل إليه الأسرى المرضى للمقومات الطبية، حيث لا يختلف هذا السجن في الظروف والمعاملة عن أي سجن آخر، فإنتشار الرطوبة والحشرات وقلة التهوية والتعرض للضوء الطبيعي وقلة النظافة هي من أبرز سمات هذا السجن.

- تعاني الأسيرات من عدم وجود أخصائي او اخصائية نسائية رغم انتشار العديد من الامراض بينهن، كذلك تم إجبار بعض الاسيرات على الولادة وهن مقيدات الأيدي والأرجل دون مراعاة لآلام المخاض والولادة او تكبيلهن بعد الولادة مباشرة. وآخرهن كانت فاطمة الزق حيث تقول «بعد الولادة مباشرة تم تكبيلي بيد واحدة ورجل واحدة بالسريير ومكثت لمدة ساعات في غرفة خاصة، ثم نقلت الى غرفتي، في اليوم الثاني وضعوا السلاسل في القدمين، وكانوا يحضرون المولود مرتين في اليوم لارضاعه»
- ومن الأمراض الأكثر انتشارا في السجون حسب شهادات المعتقلين، القرحة وهذا مرتبط بنوعية الأكل، والأمراض الجلدية " سكايبوس " و من اسباب ظهوره قلة النظافة وانتشار الحشرات.
- عدم مهنية اطباء في السجون في تشخيص الامراض بصورة صحيحة مما يخلق حالة من الضغط والإرباك عند الأسير المريض، كما حصل مع المعتقل أشرف علاونة والذي لا زال يعاني من مرض غير معروف، فكما ذكر سابقا ان الأطباء المتواجدين في العيادات هم أطباء عامون مما يعني انهم ليس لهم قدرة على تشخيص كافة الامراض وهناك امراض بحاجة لأطباء متخصصين.

” كنت في سجن الشارون وكان عندي نزيف داخلي وكنت اقدف دم وعندها حولني إلى مستشفى الرملة وضعوني في العزل لمدة شهرين وكانوا يخرجوني إلى المستشفى كل فترة وبعدها قالوا يمكن عندي مرض السل وبعدها قالوا ممكن سرطان أو ان المشكلة في الكبد ( أكياس في الكبد ) بعدها نقلوني إلى سجن الجلبوع القسم ٤ بقيت هناك ٩ اشهر خلالها عملت عملية في المرارة وبعدها أرجعوني إلى شطة إلى قسم ١١، الآن أعاني من آلام في الكبد واطلب متابعة وضعي الصحي الإدارة يشكون بوجود مرض يمكن ان يكون معدي يضعوني في العزل لأشهر طويلة، ظروف العزل قاسية جداً ولا تلائم الإنسان ولا المعتقلين فيكون الأسير معزول تماما عن العالم الخارجي بالإضافة إلى الشعور بالتوتر والخوف حيث لا تعرف ماذا ينتظرك. عندما كنت في مستشفى مثير كفار سابا يقولون لي في الصباح أنني لا أعاني من شيء وفي المساء يقولون أنني أعاني من سل هذه حالة صعبة نفسياً وخصوصاً عندما يقولون انه عندي سرطان لقد عانيت من آلام كبيرة في فحص الرئة فقد ادخلوا لي إبرة من الصدر وإبرة من الظهر بدون تخدير لفحص موضوع السرطان. " أشرف علاونة / سجن شطة

وكان من ابرز الحالات المرضية التي وثقت في الضمير عام ٢٠٠٨ حالة الأسير منصور موقدي، الأسير موقدي أصيب أثناء اعتقاله عام ٢٠٠٢ برصاص الدمدم بعصب الحوض مما أدى إلى شلل في الرجلين من الورك إلى أسفل القدمين. أمضى في المستشفى ٦٢ يوماً ( منها ٣٠ يوماً في الإنعاش) الإصابة ادت إلى انفجار المثانة حيث يتبول عن طريق كيس موصول بنبريج والبراز أيضاً عن طريق كيس آخر. المعدة والمصارين بلاستيك، البطن بحاجة لزراعة شبك ووعده في المستشفى أن يعملوا له العملية في مستشفى(أساف هروفي ) ولكن نسبة النجاح %١٥ و هناك خطر على حياته، حتى هذه اللحظة لم تعمل العملية مع العلم ان منصور حكم عليه بالمؤبد ويتواجد حالياً في مستشفى سجن الرملة.

كذلك ومن الاحداث المهمة خلال عام ٢٠٠٨ انتشار مرض فيروسي معد لدى أسيرين هما إصرار البرغوثي من رام الله أصيب بفايروس في الدم، وربيع علي من سلفيت حيث يعاني من فيروس معد في البول، تم عزلهما لفترات طويلة ولم يفصح الإطباء عن نوع المرض ، ومن الجدير ذكره ان الإسريرين المذكورين كانا قد إصيبا باعيرة نارية من قبل جيش الإحتلال الإسرائيلي قبل إعتقالهما ، وقضيا فترات طويلة في المستشفى وعزلا لفترات طويلة ومنعا خلالها من الإختلاط بالاسرى او تلقي الزيارات من المحامين والعائلات.

في الثامن من تموز ٢٠٠٨ تم الإفراج المشروط عن الأسير السوري سيطان الولي المعتقل منذ عام ١٩٨٥ بعد أن قضى ٢٣ عاماً في الاسر من مدة حكمه البالغة ٢٧ عاماً ، يذكر ان الولي اصيب بمرض السرطان وخضع لعملية إستئصال الكلية اليمنى، وطلب الإفراج كان مدعماً بتقارير طبية قدمت الى لجنة الإفراجات من قبل محاميه، حيث قررت اللجنة الإفراج المشروط عن الولي مقابل إعادة النظر في قرار الافراج كل ٦ شهور.

أنظر ملحق (٢) جدول الحالات المرضية الموثقة في الضمير عام ٢٠٠٨

## الظروف داخل السجون المركزية

### الظروف العامة :

يعيش المعتقلون في ظروف صحية سيئة حيث تشهد كافة السجون الإسرائيلية تدهور الظروف الصحية والإنسانية والحياتية ، فلم يطرأ أي تغيير حسب توثيق مؤسسة الضمير خلال عام ٢٠٠٨ عن قبله عام ٢٠٠٧<sup>(٧)</sup>، فالرطوبة العالية وقلة التدفئة هي السمة الغالبة على كافة هذه السجون. الغرف ضيقة ومكتظة، ففي سجن عسقلان مثلا الغرف التي مساحتها ٨×٤م يوجد فيها ١٤ أسيراً على الأقل بينما الغرف ١٠×٥ م يوضع فيها ١٨ أسيراً ، وتتميز الغرف داخل السجون بإنعدام التهوية داخلها فحجم الشباك الوحيد الموجود في كل غرفة لا يتعدى ١,٥×١,٥م كما في سجن ريمون، او ١×١م كما في سجن شطة وهو مغطى بالكامل بشبك ولوح حديدي يمنع دخول الهواء والشمس للغرف. وفترة الفورة وهي التعرض للضوء الطبيعي لا تتعدى ٣ ساعات يوميا في كافة السجون، ويسمح بساعة رياضة صباحية، أما ساحة الفورة فهي ضيقة في معظم السجون ولا تستوعب عدد المعتقلين فمثلا في سجن عسقلان مساحة ساحة الفورة لا تتعدى ١٠٠م مربع مع ٧٦-٨٦ معتقل..

"عدد المعتقلين في الغرفة ١٠ ومساحتها ٣×٧م فيها شبك واحد مغطى بصاج من حديد حجمه ١٢٠×١٠٠م الفورة ٣ ساعات يوميا ومساحة ساحة الفورة ٦×٢٠م"، مروان فرج سجن أيلون.

### كذلك عدم توفر مقومات النظافة

حيث الاسرى هم المسؤولون عن نظافة الغرف والاقسام ومع هذا لا توفر الإدارة لهم مواد التنظيف اللازمة مما يدفعهم إلى شراء مواد التنظيف على حسابهم الخاص من الكانتين. ومن الجدير ذكره ان الحشرات تنتشر كثيرا داخل السجون مع نقص شديد في مواد التنظيف والتعقيم مما يحول دون إمكانية تصدي المعتقلون للأمراض والحشرات، من أكبر المشاكل في سجن النقب مثلا وجود فئران وجرذان وحشرات وخصوصاً عندما لا توجد خزائن للملابس و الاغراض فيضع المعتقلون ممتلكاتهم داخل الحقائب و صناديق الكرتون.

### الطعام سيئ الكمية والنوعية،

خاصة أن المعتقلين الجنائيين هم من يقومون بطهي الطعام إذ يعاني الاسرى الفلسطينيين من عدم طهي الطعام بطريقة جيدة، فيقومون بإعادة تصنيعه أو رميه مما يضطر الأسرى لشراء حاجاتهم من الكانتين خاصة الاكل المعبأ، الأمر الذي يشكّل عبئاً مادياً عليهم وعلى أسرهم ، إضافة إلى غلاء الأسعار داخل السجن فهي ضعف او ضعفي الأسعار الخارجية فمثلا سعر كيلو الارز خارج السجن ٦ شواقل يباع من كنتينا السجن ب ١٣ شاقل أي ضعف سعره بالخارج ، وهذا مخالف للمادة ١٥ من إتفاقية جنيف الثالثة والمادة

٨١ من إتفاقية جنيف الرابعة علماً أن إدارة السجن ملزمة بتوفير وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية، جيدة النوعية وحسنة الإعداد، لكل سجين في الساعات المعتادة، وذلك للحفاظ على صحته وقواه.

### الملابس والأغطية

كذلك لا تقوم إدارة السجن بتوفير الملابس والأغطية للمعتقلين حيث يتم توفيرها عن طريق الأهل مرة كل ٣ شهور في ظل صعوبات حمة تفرض على الألوان والتصاميم، فيمنع إدخال الملابس الملونة و فقط ذات اللون البني، وتم منع إدخال الأحذية عن طريق الأهل عام ٢٠٠٨ ويجبر المعتقل على شرائها من الكانتين مع العلم ان سعر الاحذية باهظ جدا فقد يصل سعر الحذاء الرياضي ٥٠٠ شاقلا.

### التعليم

مصلحة السجون تضع العراقيل امام إستكمال التعليم داخل السجون وتستخدم التعليم كوسيلة عقاب ضد المعتقلين، ففي حين منعت عام ٢٠٠٧ ما يقارب ٣٠٠٠ اسير واسيرة من تقديم إمتحان الثانوية العامة دون اي سبب او مبرر رغم انها سمحت به عام ٢٠٠٨ إلا انها منعت حالات فردية من تقديمه بحجج واهية، فالأسيرة ورود قاسم منعت من تقديم امتحان البجروت المعادل للثانوية العامة دون ان يشرح لها السبب من هذا المنع. هذا وقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إدخال الكتب الخاصة بالمواد العلمية للتوجيهي ( الفيزياء والكيمياء ) عام ٢٠٠٨. وكانت حجتها أن هذه المواد قد تساعد المعتقلين في تصنيع متفجرات، فقد قدم طلاب التوجيهي العلمي من الاسرى إمتحانات المواد العلمية دون كتب. خلال عام ٢٠٠٨ وضعت مصلحة السجون الكثير من المعوقات على إدخال الكتب بشكل عام التي يتم إدخالها عن طريق الأهل وهناك بعض السجون تم منعها نهائيا كسجن جلبوع.

أما عن الدراسة في الجامعة والدراسات العليا، حيث تمنع الدراسة بشكل قطعي في الجامعات والمعاهد العربية، ويسمح بها فقط في الجامعة العبرية المفتوحة وباللغة العبرية، وضمن تخصصات معينة فمثلا التخصصات العلمية ( الفيزياء ، والكيمياء ) هي تخصصات ممنوعة، وهذا يشكل عائق عند معظم الأسرى والأسيرات لعدم إجادة اللغة العبرية، وحتى هذا الحق المعطى يبقى مشروطا حيث تشترط إدارة السجن على من يتعلم أن يكون لها الحق في وقف التعليم متى أرادت وأن يكون دفع الأقساط وكافة المعاملات والإجراءات مع الجامعة عن طريقها، فالهدف من هذه العراقيل هو منع أي تقدم علمي وثقافي وفكري للأسرى.

الأسير المقدسي لؤي عودة كان يتعلم في الجامعة العبرية المفتوحة ( علوم سياسية ) وعندما نقل من جلبوع إلى شطة، منعت إدارة السجن من إستكمال تعليمه، وقالوا له إن هذا المنع غير محدد بسقف زمني دون إبداء أي سبب. ومن الجدير ذكره أن لؤي أنهى ١٠ دورات من مجمل ١٨ دورة للحصول على اللقب الجامعي الاول ودفع حوالي ١٧٠٠ شاقلا عن كل دورة، وعندما منع كان قد سجل لثلاث دورات ودفع أقساطها. وقد



قدمت وزارة شؤون الأسرى عبر محاميهما شكوى على إدارة السجن بخصوص هذا المنع وقدمت الشكوى بإسم لؤي وناصر عيسى الذي هو الآخر منع من إستكمال الدراسة وكان رد الإدارة ان لديهم معلومات سرية عن تحريضهما للأسرى لعمل عصيان ومشاكل داخل السجن.

جميل درعاوي في سجن النقب هو الآخر بلغ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٠ أنه ممنوع من أستكمال تعليمه الجامعي ، لأسباب أمنية حيث لم يفصحوا عن هذه الاسباب.

اما عن الصحف والمجلات فالصحف العبرية هارتس ويدعوت أحرنوت تصل بشكل منتظم فقط لمن له إشتراك حيث تقوم وزارة شؤون الأسرى بتسديد الإشتراك الشهري اما الصحف العربية كصحيفة القدس فهي لا تصل الا مرة في الأسبوع عن طريق الصليب الأحمر.

ومع ان حرية العبادة حق أقرته كافة المعاهدات والإتفاقيات الدولية إلا ان إسرائيل تنتهك حقوق المعتقلين في ذلك فكافة السجون والمعتقلات لا تتوفر فيها أماكن خاصة لتأدية العبادة ولا تسمح إدارة السجون بوجود وعاظ ورجال دين معنيين بالإشراف على الشعائر الدينية مخالفة بذلك ما أقرته المادة ٩٣ من إتفاقية جنيف الرابعة.

وفي معظم السجون لا يسمح بالصلاة جماعة داخل الغرف ويسمح بها فقط وقت الفورة مع العلم ان هناك سجون تمنع فيها صلاة الجماعة قطعيا كسجن هشارون للبالغين ، وتسمح الإدارة في أداء صلاة الجمعة جماعة في الساحة ولكن تشترط ان لا تتطرق الخطبة إلى أي موضوع سياسي او اي موضوع يتعلق بالإحتلال، وتشترط المعرفة المسبقة بمضمون الخطبة والشخص الذي سوف يلقيها وهي تقرر الموافقة او عدم الموافقة على المضمون والشخص، مع العلم أن مدة الخطبة المسموح بها ٢٠ دقيقة فقط.



ففي شهر أذار ٢٠٠٨ في سجن جلبوع كان المعتقل ماهر الخطيب يلقي خطبة الجمعة وتعرض لموضوع غزوة 'الموضوع إنساني فقط' فاعتبرته الإدارة انه تعرض لموضوع سياسي فتم عقابه بعزله لمدة ٢١ يوما في زنازين إنفرادية.

## العقوبات التأديبية :

"لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو الحاطة بالكرامة وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبية على أحد دون رضاه الحر" المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية و المدنية.

تمارس العديد من العقوبات بحق المعتقلين لاتفه و اقل الأسباب"، هذه الاسباب قد تبدو مضحكة لاول وهله ولكنها أحداث حقيقية يتعرض لها الأسرى، وفيما يلي أبرز العقوبات التي يتعرض لها الاسرى والتي وثقتها الضمير من خلال زياراتها للسجون.

- الخروج للزيارة والتنقل بين الاقسام بالاصفاد الحديدية والحراسة المشددة ، عندما يصنف المعتقل أو المعتقلة انه خطير امني. " ورود قاسم معتقلة من داخل فلسطين ٤٨ ، تخرج للزيارة وهي مكبلة وضمن حراسة شديدة وذلك لأنها بعثت لاهلها رسالة كتبت فيها أنها ستكون في المستشفى وتتمنى أن تراهم، كذلك منعت ورود من إرسال وإستقبال الرسائل".
- فرض غرامات مالية من ٢٥٠ - ٤٥٠ شاقلا المبالغ تقتطع من حساب الكانتين الخاص بالمعتقل وتفرض الغرامات المالية لاقبل الاسباب " الاسير احمد العارضة فرضت عليه غرامة ٢٠٠ شاقل بسبب انه اطال شعره". "هشام كعبي من مخيم بلاطة نابلس في شهر نيسان ٢٠٠٨ تم عقابه بغرامة مالية مقدارها ١٥٠ شاقلا بعد أن وجدوا معه صورة شهيد قريب له من نابلس" ، من الجدير ذكره أن هذه العقوبات ولهذا السبب كثيرة في الفترة الأخيرة مع العلم أن هذه الصور تدخل عادة عن طريق زيارة الاهل ويتم تفتيشها أكثر من مرة قبل وصولها للأسير.
- الحرمان من زيارة الاهل لمدد مفتوحة.
- الحرمان من الفورة والرياضة الصباحية.
- إغلاق الغرف وسحب الكهربائيات،" ففي سجن جلبوع أغلقت الإدارة غرفة ٧ و ٨ ومنعت المعتقلين المتواجدين في هاتين الغرفتين من الفورة لعدة ايام والسبب هو نقل قنينة زيت من غرفة ٧ إلى ٨". "وفي سجن ريمون في قسم ٦ احد الغرف تأخرت في الذهاب للنوم قاموا بعقابها بمنع الكهرباء عنها واغلاق الغرفة لمدة ٤ ايام".
- العزل الإنفرادي: في معظم السجون هناك زنازين دائمة للعزل، في مجدو يوجد ٧ زنازين للعزل في وضع سيء للغاية دون أسرة او اغطية ورائحتها كريهة جدا. في حين يؤكد المبدأ ٣١ من القواعد الدنيا لمعاملة السجناء على أن " العقوبة الجسدية والعقوبة بالوضع في زنزانة مظلمة، وأية عقوبة قاسية أو لإنسانية أو مهينة، محظورة كليا كعقوبات تأديبية". "عبد الناصر عطيان معتقل في سجن مجدو وجدوا رسالة أعطاهم للأهل فعوقب شهر دون زيارة عدا الزيارة

نفسها و ٥ أيام زنازين و إخراجها من القسم ٤ وتحويله إلى القسم ٣".

- الحرمان من استكمال التعليم
  - الحرمان من أداء الشعائر الدينية
  - حرمان المعتقل من شراء الكانتين
  - فرض العقوبات الجماعية وهذه سياسة تتبعها إدارة السجن لردع أي مطالبة بحقوق من قبل الأسرى فبتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥ والذي صادف يوم النكبة قررت بعض الأقسام في سجن شطة إرجاع أي نوع حلويات يقدم للأسرى من قبل الإدارة في هذا اليوم ولكن الإدارة ردت على هذا التعبير الرمزي بوصفه عصيان حيث عوقبت الأقسام التي لم تستلم الحلويات ٥ أيام دون فورة وتم سحب كافة الأدوات الكهربائية أيضا لمدة ٩ أيام.
- تفرض هذه العقوبات أيضا عند عدم المثول للعد الصباحي أو المسائي أو التأخر عنه، وعند إداء الشعائر الدينية جماعة في اوقات غير الفورة.
- حرمان المعتقلين من ذات العائلة من العيش سويا في نفس مكان الإعتقال وفي هذا مخالفة للمادة ٨٢ من إتفاقية جنيف الرابعة التي توجب على الدولة الحازرة تجميع أفراد العائلة الواحدة معاً في معتقل واحد طوال مدة الإعتقال وتوفير التسهيلات اللازمة لهم للعيش ضمن حياة عائلية ، فالأخوين شاهر وماهر الراعي قدما العديد من الطلبات لنقلهم الى نفس السجن حيث الأول موجود في سجن شطة والثاني في سجن هشارون ولكن دائما لا يوجد رد على هذا الطلب (شاهر أطلق سراحه مؤخرا). كذلك ترفض مصلحة السجن لافراد العائلة الواحدة المحتجزين لديها من زيارة بعضهم البعض داخل السجن، فالاسيرة لينان أبو غلمي في سجن هشارون تطمح لزيارة اخاها المعتقل عاهد في سجن هدريم منذ أكثر من سنتين.

## تنقلات المعتقلين

في حالة نقل الأسرى، يبلغ الأسرى رسمياً برحيلهم وبعنوانهم البريدي الجديد ويبلغ لهم هذا الإخطار قبل الرحيل بوقت كاف ليتسنى لهم حزم امتعتهم وإبلاغ عائلاتهم " المادة ٤٨ من إتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة اسرى الحرب

تمارس مصلحة السجون سياسية نقل الأسرى من سجن إلى آخر في فترات متقاربة وعلى ما يبدو هذا نهج تتبعه الإدارة مع كافة المعتقلين كعقاب للمعتقل وعائلته، فهذا من شأنه ان يخلق حالة من عدم الإستقرار لدى المعتقل ومعيقات أمام زيارة أهالي الذين لا يبلغون عن عملية النقل مسبقا ويتفاجئون على باب السجن انه لا توجد لهم زيارة بسبب ان ابنهم منقول لسجن اخر ، كذلك لا تراعي السلطات الإسرائيلية قرب مكان إحتجاز المعتقل من مكان سكنه مثل أن ينقل معتقل إلى سجن النقب الصحراوي وهو من سكان شمال الضفة.

ينقل المعتقلون في شواحن نقل عديمة التهونة مقاعدها من حديد مع عدم توفر الماء والطعام طوال الطريق ولا يوجد اماكن لقضاء الحاجة ويبقى المعتقل مكبل اليدين والرجلين طوال الطريق. هذا مخالف للمادة ١٢٧ من إتفاقية جنيف الرابعة " يجري نقل المعتقلين بكيفية إنسانية يزود المعتقلون اثناء النقل بماء الشرب والطعام بنوعية وتنوع وكميات تكفي للمحافظة على صحتهم بحالة جيدة ولا ينقل المعتقلون المرضى والجرحى او العجزة وحالات الولادة مادامت الرحلة سوف تعرض صحتهم للخطر إلا إذا كانت سلامتهم تحتم النقل "

كذلك يتعرض الاسرى للتنكيل المستمر والإهانات من قبل الوحدات الخاصة التابعة لمصلحة السجون ( نحشون والمتسادا ) اثناء النقل حيث يجبرون على التفتيش العاري وخلع الملابس وذلك بعد تكبيهم ويتعرضون للضرب والإهانات، المعتقل نائل ياسين تعرض للضرب من قبل وحدة نحشون اكثر من مرة كلما نقل لحضور محكمته في محكمة سالم العسكرية، أدلى للضمير بتصريح مشفوع بالقسم حيث قدم له محامي الضمير شكوى للمستشار القضائي وحتى تاريخ إصدار التقرير لا يوجد رد.

كذلك تتعرض الأسيرات للتفتيش العاري ويجبرن على خلع حجابهن ولتفتيش شعرهن وفي بعض الأحيان يتم تفتيش فم الأسيرة. كذلك يستخدمون الكلاب البوليسية لتفتيش الأسرى والأسيرات ذهاباً وإياباً.

الاسيرة المحررة س.ع ٢٣ عاما من مخيم الدهيشة قضاء بيت لحم طالبة جامعية ، تم إعتقالها يوم ٢٠٠٨/٢/١ من البيت الساعة ٣:٠٠ صباحا ونقلت لمركز توقيف عصيون ، وبعد ساعات نقلت الى سجن هشارون الخاص بالنساء، وهناك أدخلت الى غرفة مكتب برفقة مجندة وسجانية ، طلبت منها السجانية خلع جميع ملابسها، وعندما رفضت س صرخت السجانية في وجهها وهددتها بإحضار الجنود والضباط الذكور ليروها وهي عارية في حال رفضت ، واخذ الجنود والضباط الذين كانوا يتواجدون بالخارج في الصراخ والتهديد، عندها شعرت س بالخوف وإستجابت للأمر وخلعت جميع ملابسها واخذت السجانية تقوم بتفتيش الملابس قطعة قطعة وهي عارية تماما ، ثم طلبت منها ان تفتح رجليها و تجلس القرفصاء وهي عارية. افادت بتصريح للضمير انه كان يتم تفتيشها عارية عند الخروج من السجن للمحكمة والعودة كذلك وتعرض لتفتيش فمها وشعرها.

يتعرض الأسرى بشكل مستمر للتفتيش المفاجيء من قبل الوحدات الخاصة التابعة لمصلحة السجون حيث تقوم هذه الوحدات المعروفة بالنحشون والمتسادا بإقتحام غرف وأقسام الأسرى وبشكل مفاجيء ليلاً و نهاراً، بحجة التفتيش أو كعقاب لأبسط الأسباب ، وفي هذه الحالة تبعثر محتويات الغرف وتخلط جميع المواد الغذائية التي تم شرائها على حساب المعتقلين من الكانتين فوق بعضها البعض، وتقوم بمصادرة الأغراض الخاصة بالأسرى فتطال حتى الصور والرسائل الخاصة بالعائلة عدا عن الخراب والتكسير الذي تخلفه. وتبرر مصلحة السجون هذه الممارسات بالحفاظ على الامن او تحت مسميات التدريب الامني لافراد مصلحة السجون ، وفعليا هذه الممارسات القمعية والعنيفة ليس لها علاقة بالأمن إطلاقاً، بقدر ما تستهدف حياة الأسرى واستقرارهم وتعتمد استفزازهم ومس مشاعرهم .

يزود عناصر هذه الوحدات بأخطر واشد الأسلحة منها الهراوات، الغاز المسيل للدموع ، الرصاص المطاطي وخراطيم المياه، عدا عن الكلاب البوليسية المدربة التي ترافقهم، خلال عام ٢٠٠٧ تعرضت معظم السجون الى مثل هذه الممارسات كان آخرها في ٢٢ من أوكتوبر من العام الماضي والتي أستشهد على اثرها الشهيد محمد الأشقر في سجن النقب الصحراوي واصيب ٢٥٠ أسيراً إصابات متعددة، واكد تقرير الطبيب الشرعي أن اصابة الأسير الشهيد محمد الأشقر كانت اصابة بعبار ناري قاتل في الرأس.



## العقاب الجماعي و قمع الأسرى في سجن عوفر

٢٢ من أذار ٢٠٠٨ الساعة ٢٣:٣٠ دخلت القوات الخاصة نحشون لتفتيش قسم ٣ في سجن عوفر وكانوا قبل هذا التاريخ قد دخلوا القسم ٤ مرات وفي كل مرة يخلفون دمارا ويصادرون أغراض المعتقلين ، وكانت الوحدة مكونة من ٥٠ شخصا إقتحموا القسم ٣ والذي يحتوي على ١٠٠ معتقل تقريبا، قامت الوحدة بالدخول بالقوة المدججة بالسلاح، فقاموا بتكسير خزائن الاسرى و صادروا الكتب والبلاطات الكهربائية ومواد الكنتينة و كبلوا جميع المعتقلين بالقسم بكلبشات بلاستيكية الى الخلف حيث شدوا الكلبشات بطريقة مؤلمة. وقامت الوحدة بإخراج جميع المعتقلين من القسم، وتعرض بعضهم للضرب ومنهم - حسب الموثق في الضمير - علاء العزة من مخيم الفوار جنوب الخليل ضرب عدة ضربات قوية على ظهره، وعطية ابو دعموس من العيزرية تعرض للضرب على كافة انحاء جسمه خاصة الرجلين وكان ينزف، وصامد اولاد محمد من دورا قضاء الخليل تعرض للضرب بالعصي على ظهره ورجليه ، وتم نقل المعتقلين من القسم إلى سجن ديكل المدني في بئر السبع قسم العزل وحكم على الجميع بالعزل لمدة ٧ أيام إنفرادي في ظروف معيشية سيئة حسب شهادات المعتقلين. كذلك منعوا من زيارة الأهل لمدة شهر، بعد ان تم نقلهم لسجن نفحة الصحراوي.

٢٠/١٢/٢٠٠٨ قامت وحدة خاصة تابعة لمصلحة السجون بإقتحام قسم ٥ في سجن عوفر دون سابق إنذار مدججة بالأسلحة والكلاب التي اخذت بتدنيس الاكل والمصاحف حيث يعتبر هذا الامر مرفوض دينياً، وحاولت القوات الخاصة الإعتداء بالعصي على معتقل في القسم وقوبل هذا التصرف بإحتجاجات الاسرى في القسم والأقسام المجاورة (٦+٧). عندها أعلنت الإدارة حالة الطوارئ حيث أخذت ترش المعتقلين بخراطيم المياه و إطلاق قنابل الغاز والرصاص المطاطي بكثافة مما تسبب بعدد من الإصابات نتيجة ذلك خاصة المرضى. ومن الذين اصابوا بحالات إختناق بسبب الغاز ( علي جرادات مصاب بالقلب وشادي زهران ونضال ردايدة وشادي سعيد )، وقامت وحدة نحشون بضرب كل ما تظال يدها حيث إعتدت على المعتقلين بالعصي حيث كان هناك العديد من الإصابات والكسور ومنهم ( رأفت عطا ورامي جبيل ومحمد القيسي وجمال زهران )، كذلك أسفر الاقتحام عن إحتراق بعض الخيم وقامت الإدارة بعد ذلك بسحب الأدوات الكهربائية والكانتين، وعوقب جميع المعتقلين في الأقسام ٥،٦،٧،٢ بحرمانهم من زيارة الأهل لمدة شهر.

خلال العام ٢٠٠٨ بدأت مصلحة السجون الإسرائيلية بفرض إرتداء الزي البرتقالي على الأسرى في بعض السجون، حيث قوبل هذا الإجراء التعسفي بالرفض المطلق لدى الأسرى الفلسطينيين حيث لا يوجد أي مبرر لتغيير الزي السابق (اللون البني)، الأسرى رفضوا هذا اللباس لشبهه باللباس المعتمد في معتقل غوانتانمو الأمريكي الذي أضحى عنواناً للإرهاب، كما يحمل هذا اللباس أبعاد خطيرة من زاوية تحويل قضية الأسرى الفلسطينيين لقضية معتقلين جنائيين كمجرمين وتجريدتهم من حقوقهم كأسرى سياسيين وأسرى حرب. ولكن بغض النظر عن المسميات فإن الأسرى الفلسطينيين هم أسرى بسبب مقاومتهم للإحتلال، هذه المقاومة التي هي حق طبيعي ومشروع أقرته التشريعات الدولية لأي شعب يرزح تحت الإحتلال.

تعرض العديد من الأسرى للإعتداء والضرب والعزل نتيجة هذا الرفض، وتستغل مصلحة السجون نقل الأسرى من سجن لآخر بغرض خداعهم وإقناعهم بإرتداء الزي البرتقالي كزي رسمي، "الأسير علام الكعبي من مخيم بلاطة نابلس بعد نقله من سجن نفحة الى سجن هديريم يوم ٢٠٠٨/٩/٩ عرض عليه ضابط السجن إستلام الملابس الجديدة البرتقالية وعندما رفض ذلك عرض على محكمة وفرض عليه وعلى رفيقه أحمد صلاح العزة من بيت لحم العزل لمدة اسبوع وغرامة مالية ٢٠٠ شاقل، وجددت لعلام مدة العزل اكثر من مرة حيث تنقل بين عدة سجون كان منها عزل أيلون في سجن الرملة وعزل كفار يونا في بئر السبع، وفي تصريح أدلى به لمحامي الضمير وصف ظروف العزل بالسيئة جدا حيث كان معظم الوقت مكبل اليدين والرجلين، وكان يحرم من الكانتين والفورة والأدوات الكهربائية وجدد له العزل حتى يوم ٢٠٠٨/١٠/٣٠"، مع العلم ان علام عزل مع مجموعة من الأسرى ولنفس الأسباب ومنهم:

- أحمد عمر / مخيم الجلزون
- زيدان سليمان
- رائد صبح / غزة
- إياد سليمان / جنين

ورغم كل العقوبات والإجراءات لم تتمكن مصلحة السجون من نيل ما تريد بإرغام الأسرى على هذا اللباس، وعلى ما يبدو انها تقوم بتفحص ردود فعل الأسرى بتجربة فرضه على مجموعة منهم وتقوم بردهم واستخدام أقصى العقوبات ضدهم في حال انهم رفضوا ذلك للنيل منهم وإخضاعهم لرادتها.



في حين يعتبر نقل المعتقلين الفلسطينيين من المناطق المحتلة واحتجازهم في سجون داخل أراضي دولة الإحتلال مخالفة للقانون الدولي، المادة ٤٩ من إتفاقية جنيف الرابعة ويشكل جريمة حرب. إلا أن كافة السجون الإسرائيلية تقع داخل حدود فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أي داخل حدود " دولة إسرائيل " بإستثناء سجن عوفر.

تشتراط " إسرائيل " على ذوي الأسرى الحصول على تصاريح زيارة خاصة من أجهزتها الأمنية عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيارة أبنائها ، هذا التصريح يخول حامله عبور الحواجز العسكرية والدخول إلى قاعة الزيارة في السجون<sup>(٨)</sup>. وتسمح الزيارة فقط لأقارب الدرجة الأولى وهم الأم والأب والجد والجددة والزوج والزوجة من جهة والبنات والأخوات والأولاد والأخوة فوق ٢٥ عاماً من جهة أخرى ، فيما يعطى الأبناء تصريحاً من عمر ١٦ - ٣٥ مرة كل ست شهور والأخوة من هذه الفئة العمرية مرة واحدة في السنة. فيما يسمح للفئات السابقة دون ١٦ عاماً من الزيارة دون تصريح.

رغم حق المعتقل وعائلة في التواصل الإنساني إلا ان إسرائيل تضع يدها على هذا الحق فهناك المئات من عائلات المعتقلين لا يحصلون على تصريح زيارة من المخابرات الإسرائيلية بحجة الرفض والمنع الأمني الذي هو بالاساس عقاب جماعي ونفسي للمعتقل وعائلته. ومن الجدير ذكره أن أهالي أسرى قطاع غزة والبالغ عددهم ٩٠٠ أسير لا زالوا ممنوعين من الحصول على تصاريح لزيارة أبنائهم وبناتهم في السجون " الإسرائيلية"، منذ الأحداث الاخيرة التي وقعت في غزة في شهر حزيران ٢٠٠٧ وإعلان إسرائيل غزة كيان معادي. خلال العام المنصرم قدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي متمثلة بمصلحة السجون الإسرائيلية مقترحاً لتنفيذ زيارات عائلات أسرى غزة عن طريق نظام " الفيديو كونفرنس" حيث يشكل مثل هذا الإقتراح وفق قواعد إتفاقية جنيف الرابعة إنتهاكاً خطيراً يتعارض مع المادة (١١٦) من هذه الاتفاقية، ومع مبادئ حقوق الإنسان التي منحت الحق الكامل غير القابل للتفاوض للأسرى وعائلاتهم وأقربائهم بالتزاور والاتصال والمراسلة، حيث يعتبر هذا الإقتراح إستخفاً وإستهتاراً بمشاعر الأسرى وذويهم ويحمل دلالات خطيرة، ويهدف على المدى البعيد إلى إلغاء زيارات الأهالي لأبنائهم الأسرى وإستبدالها بوسائل التلفزة الخالية من العواطف والمشاعر والأحاسيس الآدمية.

إن الأهالي الذين يسمح لهم بالزيارة يواجهون إجراءات أمنية معقدة للوصول إلى أبنائهم، وعلى الحواجز العسكرية التي تنتشر بالعشرات على الطرق وتقطع أوصال المدن، ينتظر اهالي الأسرى الساعات الطويلة ليسمح لهم بالمرور، ومدة الزيارة لا تتعدى ٤٥ دقيقة مرتين شهرياً، مع وجود الحاجز الزجاجي والشبك الذي يحد من التواصل الإنساني بين الأسير وعائلته خاصة أبنائه وبناته الأطفال، ويكون التخاطب عن طريق

الهاتف الذي لا يُسمع منه إلا القليل مع وجود أعداد كبيرة من العائلات في نفس غرفة الزيارة. عدا عن الإجراءات التعسفية بحقهم من تفتيش في أكثر من محطة والتفتيش العاري ومنعهم من إدخال الأغراض لأبنائهم والانتظار الطويل لحين موعد الزيارة<sup>(٩)</sup>.



٩ - لمزيد من المعلومات عن الانتهاكات بحق عائلات المعتقلين في الزيارة يمكن الرجوع إلى تقرير الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون في السجون والمعتقلات الإسرائيلية ٢٠٠٧ الصادر عن مؤسسة الضمير

### ظروف الإعتقال والتحقيق

واصلت قوات الإحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ سياسة الإعتقال بحق أعداد كبيرة من الأطفال حيث أضحى إعتقالهم سياسة ممنهجة ومقصودة وليست كمالأذ أخير ولأقصر فترة ممكنة كما نصت عليه إتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي تعتبر إسرائيل دولة طرف فيها منذ العام ١٩٩١. حيث تقوم إسرائيل بتطبيق بنود هذه الإتفاقية على مواطنيها الإسرائيليين مستثنية من ذلك الإطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت إحتلالها في عنصرية و تجزأة واضحة لتطبيق القانون الدولي ، فبلغ عدد الأسرى الأطفال حتى نهاية كانون الأول من العام المنصرم ٣٤٢ حسب إحصائيات الحركة العالمية للدفاع عن الإطفال فرع فلسطين بينهم ٥ أسيرات وخلال العام كان ١٠ من الإطفال رهن الإعتقال الإداري بينهم إسيرتان. خلال العام المنصرم تابعت الضمير ٦٧ حالة معتقل /ة طفل/ة متابعة قانونية وقامت بتوثيق ظروفهم وأوضاع إعتقالهم

عدد المعتقلين الاطفال الذين تم إعتقالهم خلال عام ٢٠٠٨ كما هو موثق في تقارير مجموعة الرقابة

#### الفلسطينية

عام 2008	كانون ثاني	شباط	أذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	ايلول	تشرين اول	تشرين ثاني	كانون اول
عدد الإطفال	42	43	64	50	48	29	30	25	32	29	30	28
المجموع	450											

ملاحظة : هذ الارقام تبين حجم الإعتقالات خلال عام ٢٠٠٨ ومن الممكن ان يكون قسم منهم اطلق سراحه بعد فترة التوقيف او بكفالة على ذمة القضية.

تعرف إتفاقية حقوق الطفل ان كل شخص عمره تحت ١٨ عاما هو طفل، بينما يشير الامر العسكري الإسرائيلي رقم ١٣٢ أن الطفل هو الشخص الذي لم يبلغ ١٦ عاما، ولكن حتى الاشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عام يتم إعتقالهم وتقديمهم للمحاكم" العسكرية الإسرائيلية " فيمكن ان يحكم طفل بالغ من العمر ١٢ عاما مدة ٦ شهور كحد أقصى.

تخالف " إسرائيل " لإتزاماتها حسب القانون الدولي الإنساني وإتفاقية حقوق الطفل بتوفير ضمانات قضائية مناسبة وعادلة، فتتعامل مع الأطفال الفلسطينيين بإطار محاكم عسكرية تفتقر للحد الأدنى من معايير المحاكمات العادلة، ولا تراعي هذه المحاكم ظروف وملابسات التهم الموجهة والإعترافات والتي بالغالب تنتزع بالقوة تحت التهديد والضغط النفسي والجسدي، ففي تقرير صادر عن الحركة العالمية للدفاع عن الإطفال فرع فلسطين في آذار عام ٢٠٠٨ بينت انه وخلال التحقيق مع الأطفال تستخدم المخابرات



الإسرائيلية الضغط الجسدي والنفسي بما في ذلك التهديد، ولا يتم في معظم الحالات إعلام الطفل بحقوقه خلال هذه المرحلة كذلك يمنع من الإتصال بمحامي حتى انتهاء مرحلة التحقيق، وان ٩٥% هي نسبة القضايا في المحاكم العسكرية التي تعتمد على الإعترافات لإدانة الطفل. ومن الجدير ذكره ان المحاكم العسكرية الإسرائيلية لا تراعي العمر في احكامها حيث تحتسب سن المعتقل عند المحاكمة وليس عند ارتكاب المخالفة المتهم بها. وخلال العام المنصرم كان هناك ١٠ أطفال معتقلين بموجب إجراءات الإعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة ومنهم من جدد له أمر الاعتقال الإداري لأكثر من مرة<sup>(١)</sup>.

يعتقل الأطفال بنفس الطرق التي يعتقل بها البالغين فمن الممكن ان يعتقلوا من البيت في ساعات متأخرة او من الحواجز العسكرية او الشوارع العامة، ويتعرضون للضرب والتهديد والشائم من قبل الجنود ويتم تقييدهم بالقيود البلاستيكية بوضعية مؤلمة ( أنظر البند السابق المتعلق باستخدام القوة والعنف الممارس من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ) انظر ملحق رقم ٢ التصريح المشفوع بالقسم رقم (١) الخاص بالمعتقل الشبل مؤيد قاق).

خلال العام ٢٠٠٨ توزع الاكثرية من المعتقلين الأشبال بين سجنين هما تلموند في مجمع هشارون ويضم ١٤٠ طفلاً و سجن الدامون، الاول بني في عهد الإنتداب البريطاني وكان مركزاً لوحدة الخيالة وبالتالي فان غرفه معدة بالأساس لسكن الخيول ،حُوّل لسجن في العام ١٩٥٣ ، في حين أن سجن الدامون بني في بداية القرن العشرين كمخزن لحفظ التبغ حيث روعي في تشييده حفظ الرطوبة حُوّل إلى سجن عام ١٩٥٣ وفي العام ٢٠٠٠ أتخذت السلطات الإسرائيلية قراراً بإغلاق السجن لعدم ملائمة ظروفه الصحية ولكنهم عدلوا هذا القرار في العام ٢٠٠١ واعدوا فتحه من جديد ويضم هذا السجن ٧٠ طفلاً أسيراً.

٤٠٪ من الحالات المرضية التي يعاني منها الأطفال الاسرى هي نتيجة ظروف إعتقالهم غير الصحية ونوعية الاكل المقدم لهم وقلة النظافة

يعاني الأطفال من الإكتظاظ داخل الغرف وقلة النظافة والإحتجاز في غرف لا تتوفر فيها التهوية والإنارة ولا يقدم لهم اي نوع من الغذاء المناسب لنموهم الجسمي والعقلي، وهناك نقص كبير في الملابس وعدم توفر وسائل اللعب والتسلية والترفيه وعدم توفر مرشدين وإخصائيين نفسيين ، كذلك يمارس ضدهم الاهمال الطبي كباقي السجون حيث لا توفر ادارة السجون طبيباً مقيماً بشكل دائم في عيادة السجن، وتفيد إحصائية صادرة عن زارة شؤون الاسرى عام ٢٠٠٤ ان ٤٠٪ من الحالات المرضية التي يعاني منها الأطفال الاسرى هي نتيجة ظروف إعتقالهم غير الصحية ونوعية الاكل المقدم لهم وقلة النظافة. كذلك تمارس ضدهم إجراءات عقابية وعقوبات جماعية كالمنع من زيارة الاهالي والحرمان من الفورة وفرض الغرامات المالية.

كذلك يتواجد عدد من الأسرى الأطفال في كل من السجون التالية: عوفر، مجدو والنقب، ويعاني الاسرى في السجون الثلاثة جراء عدم فصلهم عن الأسرى البالغين وعدم تلقيهم لأية معاملة تفضيلية خاصة بالفئة العمرية حسب القانون الدولي الإنساني.

تقدمت مؤسسة الضمير بشكوى ضد مصلحة السجون الاسرائيلية على ظروف إحتجاز الاطفال في سجن عوفر، والذي يقبع فيه العشرات من الاطفال في ظل ظروف مخالفة للقوانين الانسانية، الشكوى التي تقدمت بها الضمير تأتي في سياق متابعتها لقضية الطفلين محمد ابراهيم و جهاد خليل علامة والبالغين من العمر ١٤ عاماً، اللذين اطلق سراحهما بكفالة مالية بعد ان احتجزا لمدة عشرين يوماً في معتقل عوفر.

محمد و جهاد علامة اعتقلا من منازلهما في بلدة بيت امر في الخليل على خلفية لقاء الحجارة على دوريات عسكرية. وقد تمكن محامي الضمير محمود حسان من اطلاق سراحهما من المحكمة بكفالة مالية بعد ان ترافع عنهما امام المحكمة العسكرية في عوفر واكد خلالها على ان الظروف التي يحتجز في ظلها الطفلين غير لائقة انسانياً وتتنافى مع القوانين الانسانية. وكانت المحكمة اعطت النيابة وادارة السجن في عوفر الفرصة لتعديل ظروف احتجاز الاطفال الا ان ادارة السجن اقرت بصعوبة ذلك وعلى إثر ذلك قرر القاضي اطلاق سراحهما بالكفالة المالية.

حيث يتلقى الأطفال في سجنى هشارون والدامون تعليماً بسيطاً من خلال معلم على مدار 5 أيام اسبوعياً ولمدة 4 ساعات يومياً تعطى على فترتين ، ويتلقون تعليم الرياضيات واللغة العبرية والإنجليزية وبعض القصص من التاريخ دون توفر مناهج فلسطينية أو أي كتب تعليمية، ويتعلم الأطفال ضمن افواج بالتناوب بغض النظر عن عمرهم او مستواهم التعليمي، ويعتمد الاسرى الأطفال المتقدمون لامتحانات الثانوية العامة على الدراسة الذاتية، في حين ان بقية الاطفال في السجون الأخرى لا يتلقون اي نوع من التعليم على الإطلاق، كذلك لا يتلقى الاسرى الاطفال أي تدريبات مهنية.

في المقابل وحسب أنظمة مصلحة السجون الإسرائيلية يكون بمقدور الأحداث الإسرائيليين المعتقلين إكمال تعليمهم النظامي من الصف الثامن وحتى الثاني عشر. فمثلاً يحتوي مرفق أوفك للأحداث الإسرائيليين المتواجد في مجمع تلموند هشارون على مدرسة مكونة من 19 غرفة صفية يدرس فيها 10 طلبة فقط. وتتاح للأطفال هناك الفرصة للدراسة وفق منهاج مصمم خصيصاً لهم من قبل " وزارة التعليم الإسرائيلية"، يتضمن 4 ساعات صفية في اليوم إلى جانب ورش العمل التربوية والعمل، كما أنهم يستطيعون الوصول إلى 23 معلماً توظفهم الجمعية الإسرائيلية للمراكز المجتمعية في وظائف دائمة. ويقدم السجناء امتحانات في نهاية كل فصل دراسي يمتد على مدار 12 أسبوعاً، وتصادق وزارة التعليم الإسرائيلية على علاماتهم<sup>(11)</sup>.

إقتحام مدرسة العروب الزراعية من قبل جيش الإحتلال الإسرائيلي وإعتقال 19 طالباً من طلابها قام الجيش الإسرائيلي صباح يوم 20 10-2008 الساعة العاشرة ودون إي إشعار مسبق بإقتحام مدرسة العروب الزراعية الثانوية المختلطة بطريقة همجية ومسيئة ، وأخرجوا 19 طالباً من الصف الحادي عشر يرتدون جاكيتات باللون الأسود الى ساحة المدرسة، وأثناء تدخل الموظفين والمدير قاموا بإطلاق الرصاص الحي والعيارات المطاطية وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع في باحة المدرسة مما بث الخوف والذعر لدى جميع الطلبة. و قاموا بالإعتداء على الطالب روجي بدحة 16 عاماً بالضرب مستخدمين الأيدي وأعقاب البنادق على كافة أنحاء جسمه دون اي سبب ، ومنع الجيش إدارة المدرسة من تقديم إي إسعاف للطلاب المذكور ، إقتادوا الطلاب المعتقلين إلى نقطة الجيش القريبة من المدرسة ، وبعد دقائق تم إطلاق سراح عددا منهم وأبقوا على 9 وهم مكبلي الأيدي ومعصوبي الاعين حتى الساعة الواحدة ظهراً ثم إقتادوهم الى مركز توقيف عصيون، وفي حوالي الساعة التاسعة مساءً أطلقوا سراح 2 منهم وابقوا على 7 طلاب. مع العلم ان اعمارهم جميعاً لا تتجاوز السابعة عشر.



11. ورقة وقائع رقم 2، الحرمان من فرص أفضل للتعليم ، اب 2008

المحاكم العسكرية الاسرائيلية هي إحدى الأدوات التي يُطبق من خلالها الاحتلال سياساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سلطة الاحتلال اعطت لنفسها الحق بإنشاء هذه المحاكم بناءً على الأوامر العسكرية التي أصدرتها منذ الإحتلال عام ١٩٦٧ وهي حتى اليوم ترفض تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩، على الرغم من كل القرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن والتي اكدت على وجوب تطبيق هذه الاتفاقية على الارض المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس الشرقية ايضاً. إن إتفاقية جنيف الرابعة وتحديدًا في المادتين ٦٤ و٦٦ تعطي الحق لدولة الإحتلال إقامة المحاكم العسكرية غير السياسية لمحاكمة الاشخاص المحميين امامها ولكن ضمن شروط ومعايير محددة لم تلتزم بها الاوامر العسكرية الاسرائيلية التي نصت على انشاء هذه المحاكم.

".... يجوز لدولة الاحتلال إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقوانين التي تراها لازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية، وتأمين الإدارة المنتظمة للإقليم وضمان أمن دولة الإحتلال وأمن أفراد وممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي تستخدمها"<sup>(١٣)</sup>.

ان سلطة الاحتلال الاسرائيلي لم تعير اي اهتمام للشروط المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٦٤ للاتفاقية ويجوز لدولة الاحتلال اخضاع سكان الاراضي المحتلة للقوانين التي تراها لازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية اولاً ومن ثم لتأمين الادارة المنتظمة للاقليم المحتل وبعد ذلك الحفاظ على أمن دولة الاحتلال وأمن افرادها وممتلكاتها. وكذلك لم تلتزم سلطة الاحتلال بالمادة ٦٨ من الاتفاقية والتي اكدت " انه اذا ارتكب الشخص المحمي مخالفة يقصد بها الاضرار بدولة الاحتلال ولكنها لم تشكل اعتداء على حياة افراد قوات وادارة الاحتلال او على سلامتهم البدنية جاز حبسه حبساً بسيطاً"، المحاكم العسكرية الاسرائيلية تلقي عقوبات قاسية جداً وغير متناسبة مع المخالفات التي قد يرتكبها الاشخاص المحميون، فتهمة القاء الحجارة قد تصل عقوبتها الى اكثر من عام في السجن (رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة العقوبة القصوى عليها ٢٠ عاماً بموجب الاوامر العسكرية ) وتهمة الانتماء الى اية منظمة او حزب سياسي فلسطيني قد تصل عقوبتها الى أكثر من سنتين كمعدل وهناك بعض حالات العضوية التي وصل الحكم بها ٧ سنوات سجن، العقوبات ليست هي المخالفة الوحيدة لاتفاقية جنيف الرابعة والمعايير الدولية الأخرى الواجب تطبيقها في حالة الاحتلال، ولكن الاجراءات القانونية المتبعة والمطبقة في المحاكم العسكرية الاسرائيلية لا تكفل المحاكمة العادلة للمعتقلين الفلسطينيين.

التقرير الصادر عن وحدة المحاكم العسكرية والذي يعكس عمل المحاكم العسكرية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة عن العام ٢٠٠٧ يشير الى طبيعة عملها، المحاكم العسكرية قدمت في العام ٢٠٠٧ (٨٧٦٨) لائحة اتهام كانت على النحو التالي :

عمل معادي منظم ٢٨٩٨ ملفاً، إخلال بالنظام العام ١٠٨٤، جنائي ٥٦٧، دخول اسرائيل بدون تصريح ١٦١٤، مخالفات سير ٢٦٠٥<sup>(١٤)</sup>.

١٤ - تقرير العمل السنوي للمحاكم العسكرية الاسرائيلية ٢٠٠٧، وحدة المحاكم العسكرية.

١٣. تصريح اخذ من قبل مؤسسة الضمير من نائب مدير مدرسة العروب السيد مندر العسيلي يوم ٢٠٠٨-١١-٣.

١٣ - نظير اتفاقية جنيف الرابعة، أب ١٩٤٩، المادة ٦٤.

ان نسبة ما تشكله المخالفات الامنية في لوائح الاتهام تصل الى ٣٣% ويضاف اليها ١٣% كاخلال بالنظام العام، وعليه فان نسبة ٤٥% من لوائح الاتهام في المحاكم العسكرية كانت على خلفيات امنية و ٥٥% منها مخالفات لا علاقة لها بأمن دولة الاحتلال.

اما عدد الملفات التي اغلقت اما بادانة او ببراءة فكانت ٧٥٦٣<sup>(٥)</sup> وقد وزعت على النحو التالي :

عمل معادي منظم	اخلال بالنظام	جنائي	تصاريح	سير
2648	978	382	1489	2066

ان الارقام الواردة أعلاه تشير الى ان ما نسبته ٤٨% من الملفات التي أغلقت ذات طبيعة امنية ، وان مجمل الملفات (٧٥٦٣) تم البت فيها فقط من خلال محكمتي عوفر وسالم والتي لا يعمل فيهما إلا ٩ من القضاة الدائمين.

مع الاشارة الى ان المحاكم لديها اجازة يومين في الاسبوع يضاف اليها أيام الأعياد الأخرى وبالتالي فان هذا الرقم يعكس حقيقة الوقت المتاح لكل قضية، ويشير الى مدى سلامة الاجراءات المتبعة ومدى توافقها مع متطلبات المحاكمة العادلة التي تدعو اليها الاتفاقيات الدولية كالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية - ١٩٦٦ .

التقرير السنوي لعمل المحاكم العسكرية اشار الى انه وعلى مدار العام ٢٠٠٧ فإن إجمالي جلسات تمديد التوقيف كان ١٤١٩٨ جلسة موزعة ما بين سالم بواقع ٦٧٨٢ جلسة ومحاكمة عوفر بواقع ٧٤١٦ جلسة، واکد التقرير على ان مجمل من علقت ضدھم الاجراءات القانونية ٤٧٢ حالة<sup>(٦)</sup>.

التقرير عكس من جانب آخر حجم الاجراءات التعسفية التي تمارسه المحاكم العسكرية الاسرائيلية على الفلسطينيين والمتمثل بفرض الغرامات المالية الباهظة والتي بلغت بمجملها ٩٦٠٥٧٤٣ شيكل.

من جانب آخر اشار التقرير الى ان عدد الملفات التي تم بها نقاش وسماع الشهود ٩٣ ملف، ٧٩ منها انتهى بادانة المتهم و ١٤ انتهت بالبراءة اي ما نسبته ١٥%، وبذلك فهناك انخفاض مقارنة بالعام ٢٠٠٦ والذي نوقش فيه ١٣٧ ملفاً، انتهى منها ١٠٧ ملفات بالادانة و ٢٠ ملفاً بالبراءة اي ما نسبته ١٦%.

وعلى الرغم من انخفاض عدد لوائح الاتهام التي قدمت في العام ٢٠٠٧ (٨٧٦٨) مقارنة بالعام ٢٠٠٦ (٩٨٠٠) الا ان عدد المعتقلين الموقوفين حتى نهاية الاجراءات ضدھم ارتفع عنه بالعام ٢٠٠٦ حيث بلغ في العام ٢٠٠٧ ( ٢١٨٧ ) معتقلاً بينما في العام ٢٠٠٦ ( ١٩٨٦ )<sup>(٧)</sup> معتقلاً وقد جاء التوزيع بين من هو موقوف لمدة

١٥ - المصدر السابق.

١٦ - تقرير العمل السنوي للمحاكم العسكرية الاسرائيلية، وحدة المحاكم العسكرية.

١٧ - المصدر السابق.



سنة او اكثر من سنة او اكثر من سنتين وعلى التوالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كالتالي :

١ - موقوف لمدة سنة او اقل ١٧٩٧ / ١٧٣٣

٢ - موقوف لمدة ما بين سنة وسنتين ١٥٥ / ٤١٩

٣ - اكثر من سنتين ٣٤ / ٣٥

### الاستئناف على الحكم والتوقيف

التقرير وفي سياق تناوله لموضوع الاستئنافات التي تقدمت بها النيابة والدفاع اشار الى ان النيابة قدمت ١١٣ استئنافا قبل منها ٤١ اي بنسبة ٣٦٪، ورفض ٣٣ طلب اي بنسبة ٢٩٪، اما الدفاع فقد قدم ٢٠٧ استئنافاً، قبل منها ٧٤ اي بنسبة ٣٥٪ ورفض ٨٤ طلب بنسبة ٤٠٪.

ومن حيث استئنافات تمديد التوقيف فقد قدمت النيابة ٢١٩ استئناف بت ب ٢٠٨ وقبل منها ١٠٧ اي بنسبة ٥١٪ في حين ان الدفاع قدم ٤٠٨ استئناف، بت منها ب ٤٠٠ وقبل ١٣٦ فقط اي بنسبة ٣١٪<sup>(٨)</sup>.

وفي التعليق على موضوع الاستئنافات اشار التقرير الى انخفاض عدد الاستئنافات المقدمة من قبل النيابة والدفاع عازياً ذلك الى أن الطرفين يدققون في الاجراءات المتبعة في الاستئناف.

التقرير وفي استنتاجه هذا تناسى أن السبب الحقيقي في انخفاض عدد الإستئنافات يعود بالاساس الى سياسة الصفقات المتبعة في إنهاء الملفات، فقد اشار التقرير وفي موقع سابق الى أن ما تم نقاشه وسماع الشهود فيه من الملفات فقط ٩٣ من اصل ٧٥٦٣ ملف التي اغلقت على مدار العام.

إن الأرقام والمعطيات التي يعكسها هذا التقرير تشير الى طبيعة الاجراءات المتبعة في المحاكم العسكرية والتي في جوهرها لا تتماشى مع متطلبات المحاكمات العادلة التي دعت اليها الاعراف الدولية، الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي المادة ١٠ اشار الى " لكل انسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في ان تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي اي تهمة جزائية توجه إليه."

المحاكم العسكرية الإسرائيلية لا تف بشروط المحاكمات العادلة المنصوص عليها في القوانين والأعراف الدولية وتشير الى سياسة تمييز واضحة في ممارسات هذه المحاكم بحق المعتقلين الفلسطينيين الذين تلقى عليهم أحكام جائرة امام هذه المحاكم

سنورد فيما يلي نموذجا بسيطا يعكس طبيعة الاجراءات في المحاكم العسكرية، وهذا جزء من القضايا التي عملت عليها المؤسسة خلال العام ٢٠٠٨ وبطبيعة الحال آلاف الاسرى يقدمون للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية الاسرائيلية سنويا ويواجهون ممارسات مماثلة وقد تكون اصعب وأسوأ من هذا، فما سنعرض ما هو الاجزاء يسير جدا مما يتكرر يوميا في جهاز القضاء العسكري:

### فادي بدران جابر:

اعتقل فادي يوم الرابع من نيسان ٢٠٠٦ واحتجز في مركز توقيف عصيون، تم اصدار قرار اعتقال اداري بحقه لمدة ٦ شهور بحجة كونه خطير على أمن المنطقة وتم تثبيت أمر الاعتقال الاداري لكامل المدة من قبل القاضي العسكري في المحكمة العسكرية ولاحقا تم رفض الاستئناف.

جدد امر الاعتقال الاداري لمدة ٦ شهور إضافية وحتى يوم ٢٠٠٧/٤/٢ ، في جلسة تثبيت الامر برزت قضية وجود مواد علنية في الملف مما دعى القاضي الى تقصير الامر لمدة شهرين حتى يتم التحقيق مع فادي أيضا، النيابة العسكرية قامت باستئناف هذا القرار وقاضي المحكمة العسكرية للاستئنافات قبل الاستئناف وأعاد فترة أمر الاعتقال لمدة ٦ شهور.

للمرة الثانية جدد أمر الاعتقال بحق فادي ولمدة ٦ شهور أخرى، في جلسة التثبيت يوم ٢٠٠٧/٤/٥ قصر امر الاعتقال الاداري مدة شهرين وأصبح لفترة ٤ شهور أي حتى يوم ٢٠٠٧/٨/١.

في يوم ٢٠٠٧/٥/١ حول فادي مرة أخرى للمحكمة العسكرية ولكن هذه المرة بهدف التحقيق وتقديم لائحة اتهام بحقه، تم تمديد اعتقاله حتى يوم ٢٠٠٧/٥/٦ لتقديم لائحة اتهام. هذا يعني ان فادي في هذه الفترة كان معتقلا بموجب امري اعتقال مختلفين، الاول امر اعتقال اداري لمدة ٤ شهور والثاني امر اعتقال بهدف تقديم لائحة اتهام لمدة ٦ ايام، قدمت لائحة الاتهام ضد فادي يوم ٢٠٠٧/٥/٦ وتم تمديد توقيفه ليوم ٢٠٠٧/٥/١٣ لنقاش هل يجب اعتقاله حتى نهاية الاجراءات ضده في هذه القضية.

في يوم ٢٠٠٧/٥/١٣ قرر القاضي الافراج عن فادي بكفالة مالية بقدر ٥٠٠٠ شافل، دفع فادي الكفالة ولكن طبعا لم يطلق سراحه لانه كان معتقلا اداريا حتى يوم ٢٠٠٧/٨/١

في يوم ٢٠٠٧/٦/١٣ رفض الاستئناف الذي قدمه فادي حول قرار تثبيت امر الاعتقال الاداري السابق. وتم تجديد امر الاعتقال لفترة ٤ شهور أخرى وحتى يوم ٢٠٠٧/١١/٢٠، ولكن القاضي ثبت امر الاعتقال لفترة ٣ شهور فقط و لم يضع اية شروط في حالة التجديد في المستقبل، لاحقا رفض الاستئناف على القرار.

للمرة الرابعة جدد أمر الاعتقال الإداري ضد فادي لمدة ثلاثة شهور وحتى يوم ٢٩/١/٢٠٠٨، ثبت أمر الاعتقال الإداري لكامل المدة ولاحقا رفض الاستئناف، وبقي فادي رهن الاعتقال حتى نهاية الامر وأفرج عنه يوم ٢٩/١/٢٠٠٨.

استمرت اجراءات المحاكمة بحق فادي بناء على لائحة الاتهام التي قدمت ضده، وهنا تجدر الاشارة انه خلال جلسات المراجعة القضائية لاوامر الاعتقال الإداري التي صدرت ضد فادي على مدار العامين، كان واضحا ان المواد السرية التي شكلت الاساس للاعتقال شبيهة بالاتهامات التي وجهت لفادي في لائحة الاتهام، ولكن النيابة العسكرية كانت دائما تصر ان هناك اختلاف دون ابراز ادلة حول ذلك طبعا مكتفية بتقديم المواد السرية للمحكمة.

لائحة الاتهام التي وجهت لفادي احتوت تهمتان الاولى حيازة سلاح في العام ٢٠٠٣ والثانية المشاركة في مسيرة نظمت من قبل تنظيم الجبهة الشعبية عام ٢٠٠٤. واستندت النيابة لاثبات هذه التهم على إفادة شاهد واحد هو معتقل اخر دون ابراز اية ادلة اخرى خارجية تدعم افادة هذا الشاهد، المحكمة العسكرية برأت فادي من التهم الموجهة ضده لان النيابة لم توفر ادلة كافية للادانة وكان هذا يوم ٢٩/٦/٢٠٠٨.

عمليا قضى فادي في الاعتقال ما يقارب ٢٢ شهرا ثمنا لهذا التعسف في الاجراءات القانونية في المحاكم العسكرية، عندما فشلت النيابة العسكرية في اعتقال فادي حتى نهاية الاجراءات القانونية لضعف الادلة ضده، كان استخدام الاعتقال الإداري هو الحل من طرفها، فالفترة التي قضاها فادي فعليا في السجن هي فترة متوقعة كعقوبة على التهم التي وجهت له في حال لو ادين عمليا امام المحكمة.

### ليث يعقوب أبو رومي:

ليث طالب في جامعة القدس ، يبلغ من العمر ٢٤عاما من سكان العيزرية، اعتقل يوم ٢١ حزيران ٢٠٠٧ من منزله بعد ان تم اخراج كافة افراد الاسرة من المنزل وتفتيشه تفتيشا دقيقا لأكثر من ساعتين، تم احتجاز ليث في مركز توقيف عصيون وبعد ٨ ايام تم تمديد توقيفه في المحكمة العسكرية بعوفر لتقديم لائحة اتهام بحقه.

قدمت لائحة الاتهام بحقه يوم ٢٠٠٧/٧/٥ وبناء عليها وجهت لليث تهمتان متعلقتان بكونه عضوا في الجماعة الإسلامية وهي حركة طلابية خارجة على القانون بموجب الاوامر العسكرية الإسرائيلية كونها تابعة للجهاد الإسلامي، وعضو اللجنة التعليمية في الجماعة وهذه أيضا تعتبر مخالفة " تبوء منصب في حركة خارجة على القانون"، لم توجه لليث أية تهمة تتعلق بقيامه بأي نشاط خارج إطار الحركة الطلابية ومتعلق بأعمال سياسية أو نضالية خارج اسوار الجامعة، بل على العكس من ذلك وضحت لائحة الاتهام ان نشاطه الرئيسي يتعلق بالانتخابات لمجلس الطلبة في الجامعة.

محامي الدفاع محمود حسان طالب المحكمة العسكرية بالإفراج عن ليث كون التهم الموجهة له متعلقة بنشاط طلابي في إطار الجامعة ولا تشكل أي خطر أو تهديد للأمن، وهناك تناقضات واضحة في إفادات الشهود التي قدمت في الملف، قاضي المحكمة العسكرية في الدرجة الأولى قبل طلب الدفاع وأمر بإطلاق سراح ليث بشروط على أن يدفع ليث كفالة مالية بقدر ٢٠٠٠٠ شاقل وكفالة طرف ثالث بقدر ١٠٠٠٠ شاقل من والده وكفالة شخصية غير مدفوعة بقيمة ١٠٠٠٠ شاقل، كما وطلب من ليث ان يحضر لمركز الشرطة في مستوطنة معالي أدوميم مرتين اسبوعيا.

النيابة العسكرية استئنفت هذا القرار، والمحكمة العسكرية للاستئنافات قبلت استئناف النيابة بحجة ان التهم التي وجهت لليث هي تهمة جدية وتشكل خطورة بالغة على الامن وسلامة الجمهور، وأما التناقضات في الإفادات فهي ليست جوهرية وعليه قرر القاضي الغاء قرار الإفراج بشروط واحتجاز ليث حتى نهاية الاجراءات القانونية بحقه.

عينت أول جلسة في ملف ليث لقراءة لائحة الاتهام يوم ٢٠٠٧/٨/٨ ولم يتم احضار ليث لهذه الجلسة وأجلت ليوم ٢٠٠٧/٩/٢٣ حيث أنكر ليث التهم الموجهة ضده وأجلت الجلسة لسماع شهود النيابة يوم ٢٠٠٧/١١/٢١ ، وفي هذا اليوم لم يتم سماع الشهود لضيق الوقت وكثرة الملفات في المحكمة في ذات اليوم وتأجل الملف مرة أخرى ليوم ٢٠٠٨/١/١٦ واستمر هذا الوضع بالتأجيل لأسباب مختلفة حتى يوم ٢٠٠٨/٧/٦ حيث طلب ليث العدول عن انكاره واعترف بالتهم الموجهة ضده، في هذه الأثناء كان قد حكم المعتقلون الذين اعترفوا على ليث ويعتبرون شركاؤه واتهموا بنفس المخالفات التي نسبت لليث وجاءت عقوبتهم بين ١١-١٣ شهرا، ولو قرر ليث الاستمرار في نقاش قضيته امام المحكمة كان سيستمر هذا الامر أشهر وأشهر خاصة ان شهود النيابة ( وهم شركاؤه ) قد اطلق سراحهم ، مما يعني انه كان سيقضي فترة سجن اطول بكثير حتى يحاول اثبات برائته وهذا ما دفعه للعدول عن هذا الخيار.

القيت على ليث العقوبات التالية: ١٣ شهرا سجنا فعليا و١٢ شهرا سجن مع وقف التنفيذ لمدة ٣ سنوات من يوم الافراج عنه وغرامة مالية بقدر ٤٠٠٠ شافل.

ليث طالب في كلية الحقوق خسر عاما دراسياً كاملاً فقط لكونه ناشط طلابي يحاول ان يكون فعالاً خلال دراسته كأي طالب جامعي في اية جامعة في العالم.

كان العدوان الإسرائيلي على غزة والذي استمر ٢٣ يوماً متواصلاً من تاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٨ حتى ١٨/١/٢٠٠٩ الحدث الأكبر والأهم خلال نهاية العام حيث خلف هذا العدوان انتهاكات جسيمة بحق السكان المدنيين وممتلكاتهم والتي ترتقي معظمها إلى مستوى جرائم الحرب وفقاً للقوانين الدولية. حيث حصد هذا العدوان ١٢٨٥ شهيد بينهم ١١١ امرأة و٢٨١ طفل، وكان عدد الجرحى ٤٣٣٦ بينهم ١١٣٣ طفل و٧٣٥ امرأة<sup>(١٩)</sup>.

هذا وشمل العدوان اعتقال مئات الأسرى الذين كانت غالبيتهم العظمى من السكان المدنيين، في ظل تعميم كامل عن مصير وهوية هؤلاء المعتقلين حتى على منظمة الصليب الأحمر الدولي. كذلك هناك تعمد من قبل مصلحة السجون بوضع عراقيل أمام المؤسسات الحقوقية لمعرفة مكان وجود هؤلاء المعتقلين، حيث كانت الضمير من إحدى المؤسسات التي رفضت مصلحة السجون إعطائها معلومات عن مكان وجود ٥ أسرى كانت قد توجهت يوم ١٥/١/٢٠٠٩ بطلب لمعرفة مكان تواجدهم. وحسب شهادات تم الحصول عليها من معتقلين أفرج عنهم من غزة وبناءً على توثيق المؤسسات الأخرى، تعرض هؤلاء الأسرى للعديد من الانتهاكات منها استخدامهم كدروع بشرية قبل الدخول إلى المناطق والبيوت المنوي إقتحامها، تعرضهم للضرب وإمتهان كرامتهم الإنسانية من قبل جيش الإحتلال الإسرائيلي، تركهم لأيام طويلة وهم مكبلين بالأيدي والأرجل دون طعام أو شراب أو نوم، تعرضهم للتفتيش العاري والمهين، تعرضهم للضرب وهم مكبلين ومعصوبي الأعين، إحتجازهم في أماكن لا إنسانية ومعرضة للخطر و لايتوفر فيها الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية.

أن قسماً كبيراً من المعتقلين تم نقلهم إلى معتقل النقب الصحراوي في أقسام منفصلة عن بقية الأسرى وتحت إدارة الجيش وليس مصلحة السجون في ظل نقص كبير للإحتياجات الحياتية الأساسية من ملابس واطعمة وطعام، وقسم كبير آخر من المعتقلين احتجزوا في سجن عسقلان جنوباً ومنهم من تحول للتحقيق.

في حين تقدمت سبع منظمات لحقوق الإنسان يوم ٢٨/١/٢٠٠٩ بشكوى إلى المدعي العسكري الإسرائيلي والمستشار القانوني للحكومة ضد الظروف التي احتجز بها الأسرى الفلسطينيين الذين اعتقلوا أثناء العدوان على قطاع غزة، وأيضاً بخصوص المعاملة المذلة وغير الإنسانية التي عوملوا بها منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم وحتى تسليمهم إلى مصلحة السجون. ومن هذه المؤسسات اللجنة العامة لمناهضة التعذيب، مركز الدفاع عن الفرد، أطباء من أجل حقوق الإنسان، بيتسيلم وعدالة. وتعتمد هذه الشكوى على إفادات من معتقلين قام بجمعها محاميين من طرف اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل وشهادة قدمت لمركز الدفاع عن الفرد. الشهادات التي تتطرق إليها الرسالة تظهر صورته مروعة لظروف الاعتقال القاسية، غير الإنسانية والمذلة، التي احتجز بها المعتقلين الفلسطينيين في الأيام الأولى لاعتقالهم. من خلالها يتضح أن معتقلين

كثير - قاصرين كانوا أم بالغين- قد احتجزوا داخل خنادق أرضيه (جور) لمدة ساعات طويلة وأيام تعرضوا خلالها للبرد القارس ولأذى الطقس بينما كانوا مكبلي الأيدي ومغمضي الأعين<sup>(٢٠)</sup>.

## المقاتل غير الشرعي تشريع خارج القانون الدولي

«يسلم الأشخاص المحميين الذين اتهموا أو ادانتهم المحاكم في الأراضي المحتلة، مع الملفات المتعلقة بهم، عند انتهاء الاحتلال إلى سلطات الأراضي المحررة»<sup>(٣٧)</sup>.

الاحتلال الاسرائيلي لم يراع القانون الدولي عند انسحابه من قطاع غزة، ولم يلتزم بالاجراءات التي أشارت اليها اتفاقية جنيف الرابعة، مع انه اشار وبشكل رسمي وبتاريخ ١٢ ايلول ٢٠٠٥ الى انه انتهى الحكم العسكري في منطقة قطاع غزة ، وبدلاً من إطلاق سراح كافة معتقلي قطاع غزة، عمدت إسرائيل الى إتخاذ الإجراءات التي تكفل لها الإلتفاف على القانون الدولي الانساني عبر إعتماها قانون «المحارب غير الشرعي». هذا القانون الذي شرع من قبل الكنيست الاسرائيلي في العام ٢٠٠٢، بهدف التعامل مع الاسرى اللبنانيين الذين اختطفوا اثناء إحتلال اسرائيل لجنوب لبنان.

بموجب هذا القانون يمكن إعتقال اي شخص يشبهه بقيامه بأعمال تمس أمن دولة الاحتلال بناءً على معلومات سرية كما في اجراءات الإعتقال الإداري، ولكن بموجب هذا القانون يمكن إعتقال الشخص في البداية لفترة مؤقتة خلالها يجب إعطاء الحق للمعتقل بالرد على الشبهات الموجهة له، ويجب إعطاءه الفرصة للرد على موضوع إصدار أمر إعتقال دائم ضده.

بموجب هذا القانون وبعد الإجراء أعلاه يقوم رئيس هيئة الاركان في الجيش او من خوله بذلك بإصدار أمر إعتقال دائم غير محدد بفترة زمنية واضحة.

يجب إحضار المعتقل امام قاضي محكمة مركزية خلال اربعة عشر يوماً من يوم إصدار أمر الإعتقال وقاضي المحكمة المركزية مخول بالاطلاع على المواد السرية المقدمة من النيابة واصدار قرار باعتماد أمر الإعتقال او الغائه اذا اقتنع انه لا اساس للادعاءات. ويمكن تقديم استئناف للمحكمة العليا الاسرائيلية على هذا القرار.

الاعتقال بموجب قانون «محارب غير شرعي» شبيه جداً بالاعتقال الإداري حيث يستند الى مواد ومعلومات سرية مع فارق ان الامر غير محدد بمدة زمنية كأمر الاعتقال الإداري ، ولكن اذا تم تثبيت أمر الإعتقال يجب إحضار المعتقل امام قاضي محكمة مركزية كل ستة شهور لاجراء مراجعة قانونية للامر.

الاعتقال وفقاً لهذا القانون يشكل انتهاكاً واضحاً لمعايير المحاكمة العادلة، ويكشف عن طبيعة القضاء الاسرائيلي والذي يشكل غطاءاً للتجاوزات التي يمارسها الاحتلال في الارض المحتلة.

احتجاز العشرات من الاسرى الفلسطينيين من سكان قطاع غزة وفقاً لهذا القانون ينفي عنهم صفة اسرى حرب وفي ذلك انتهاكاً للعديد من الحقوق التي شرعها القانون الدولي مثل علانية المداولات.

اسرائيل لم تكتف بتطبيق هذا القانون على الفلسطينيين الذين تعتقلهم من سكان قطاع غزة اثناء توغلاتها



المتعددة او أثناء إجتياعها الكبير للقطاع بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٨، بل تعدد الى تطبيق هذا القانون على الاسرى من قطاع غزة الذين حكموا ويقضون عقوبتهم في السجون الاسرائيلية والذين يُعدون بالمئات، فبعد إنتهاء فترة الحكم المفروضة عليهم من قبل المحاكم العسكرية الاسرائيلية، وبرغم الشروط والاجراءات غيرالعادلة التي تكتنف سير المحاكمات والتي لا يمكن توصيفها الا انها اجراءات غير قانونية وتفقد للمشروعية، تلجأ الى احتجازهم على ارضية هذا القانون رغم انهم أمضوا فترات طويلة في السجون الاسرائيلية. إحتجاز المعتقلين في السجون الاسرائيلية على خلفية هذا القانون لا يمكن تفسيره الا انه احتجاز لهم كرهائن لمساومات سياسية لاحقة.

المعتقل محمد ابو عون ٣٦ عاماً من جباليا ، اعتقل بتاريخ ١٦-١٠-٢٠٠٣ ، حكم يوم ١٣/١٢/٢٠٠٤ ٥ سنوات ونصف و١٥ الف شاقل غرامة على خلفية إنتمائه للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، تنقل فيها بين العديد من السجون منها بئر السبع ونفحة ، وكان من المفترض ان يطلق سراحه يوم ٢١-١-٢٠٠٩ وفي نفس اليوم قام الاهل بدفع مبلغ الغرامة على امل ان يطلق سراحه، وبعد إتصال محامي الضمير محمود حسان بسجن نفحة الذي كان متواجداً فيه محمد للتأكد من إستلامهم وصل دفع الغرامة أخبروه بان محمد نقل لسجن النقب وأصدر بحقه أمر إعتقال ( مقاتل غير شرعي ). يوم ٢٤/٢/٢٠٠٩ تم تثبيت القرار في المحكمة المركزية بتل ابيب. وحسب الإدعاء الذي قدمته النيابة للمحكمة ”.... أن العقاب الذي صدر بحقه كان أقل مما يجب ، وكان يجب أن ينهي محكوميته ب ٢١-١-٢٠٠٩ ولكن حسب تقديرنا بانه سوف يتم إستيعابه فوراً عند عودته للقطاع في نشاطات الجبهة الشعبية.....“

وحسب إحصائية لمركز الميزان لحقوق الإنسان انه منذ بداية العدوان على غزة ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ تم إعتقال ما يقارب ١٤ معتقلاً بموجب قرار المقاتل غير الشرعي التالية هي أسماء لبعضهم :

- حسن أبو هليل
- سمير العطار
- سمير حمادة
- صالح حمادة
- حامد العطار
- عمار حمد
- حمدان الصوفي
- محمد انور حمادة
- عبد الكريم صالح عبد ربه

## إعتقال واحتجاز أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

رغم أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية تمت بموافقة الجانب الإسرائيلي إستناداً الى الإتفاقيات السياسية التي وقعت ما بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، وبرغم انها تمت بأشراف العديد من المراقبين الدوليين والذين شهدوا بنزاهتها وديمقراطيتها إلا أن الأعضاء المنتخبين تعرضوا الى العديد من الممارسات التي حدت وحالت دون تطبيقهم للعديد من الشعارات الانتخابية التي انتخبوا على أساسها.

بعض الممارسات كانت اثناء الحملة الانتخابية، العديد من المرشحين منعوا من الدخول الى مدينة القدس وحظرت الاجتماعات والمسيرات ومن خالف ذلك تعرض للاعتقال والتضييق.

التصويت في مدينة القدس تم في مكاتب البريد الاسرائيلية، والتي تواجد فيها ضباط من الشرطة الاسرائيلية، بعد انتهاء التصويت نقلت الصناديق الى السلطة الفلسطينية.

بعد أسر المقاومة الفلسطينية للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في غزة بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠٠٦ سنت اسرائيل حملة واسعة ضد الفلسطينيين في الضفة وغزة أسفرت عن استشهاد ما يقارب ٢٠٠ من الفلسطينيين وهددت باتخاذ اجراءات ضد اعضاء البرلمان والحكومة ولوحت بإمكانية إعتقالهم كورقة مساومة من اجل اطلاق سراح الجندي الاسير.

وتنفيذاً لتلك النية وبتاريخ ٢٩ حزيران ٢٠٠٦ بدأت إسرائيل بإعتقال العشرات من الفلسطينيين، من ضمنهم ٨ وزراء و٢٦ من أعضاء المجلس التشريعي، وفي شهر آب من نفس العام تم إعتقال رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، وأمين سر المجلس التشريعي محمود الرمحي بالإضافة الى العديد من القيادات السياسية لكتلة الاصلاح والتغيير<sup>(٣)</sup>. المعتقلون نقلوا الى العديد من مراكز الاستجواب القائمة في الضفة الغربية ونقلوا بعدها الى مراكز الاحتجاز وبعد ذلك قدمت بحقهم لوائح الاتهام والتي استندت بالاساس الى انهم اعضاء في جمعية محظورة ( كتلة الاصلاح والتغيير ).

حظر الجمعيات سياسة اقدمت عليها اسرائيل منذ بدء الاحتلال للمناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ ووفقا لذلك فان كل العاملين في تلك الجمعيات سيكونون عرضة للاعتقال والملاحقة بغض النظر عن طبيعة نشاط تلك الجمعيات حتى وان كانت ذات طابع خدماتي إنساني، العديد من الجمعيات المحظورة تقدم خدماتها الى الفقراء والايتام ومع ذلك فانها تحظر ويتم إغلاقها بدعوى انها تشكل خطورة على امن الدولة ومواطنيها، هذه السياسة وعلى مدار ما يزيد من ٤٠ عاماً شكّلت عائقاً جدياً امام تشكيل الجمعيات وحرمت الآلاف من الاطفال والايتام من الخدمات الاساسية التي تقدم لهم مما ضاعف من حجم معاناتهم، وساهمت في ضرب شبكة الامان الاجتماعي الذي ساهمت هذه الجمعيات في تشكيلها للحد من اضرار

الاحتلال وتبعاته على الشعب الفلسطيني. وفي ذات الوقت فهي معيقة لحرية تكوين الجمعيات والاعتقاد. السلطات الاسرائيلية بررت عمليات الاعتقال وكذلك الحظر لكتلة الاصلاح والتغيير بان الكتلة على صلة بحركة حماس ولإثبات ذلك تقدمت النيابة بطلب تمديد إعتقال النواب حتى نهاية الإجراءات القانونية ، مع الإشارة أن حماس حركة دينية اسلامية في حين ان البعض من دخلوا الانتخابات ضمن كتلة الاصلاح والتغيير كانوا من المسيحيين، المحكمة العسكرية في الدرجة الاولى اصدرت قرارا في قضيتين متعلقتين بنواب المجلس التشريعي قبلت فيه ادعاء الدفاع، انه لا يكفي ان ينتمي الشخص لكتلة الاصلاح والتغيير حتى يعتبر تلقائيا عضوا في حماس خاصة وان كتلة الاصلاح والتغيير لم تكن محظورة حين تم إعتقال النواب. ولكن النيابة العسكرية إستأنفت هذا القرار للمحكمة العسكرية للاستئنافات وجاء قرارها بنقض قرار الدرجة الأولى والتأكيد ان كل من ينتمي لكتلة الاصلاح والتغيير هو بالضرورة عضواً في حماس وعليه قام بارتكاب مخالفة الإنتماء لحزب محظور.

السلطات الاسرائيلية وبعد سلسلة طويلة من الجلسات في محاكمها العسكرية أصدرت العديد من الاحكام بحق النواب وحولت البعض منهم الى الاعتقال الاداري، وفي هذا السياق حكمت على رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك لمدة ٣٦ شهراً وعلى أمين سر المجلس محمود الرمحي ٣٣ شهراً.



٤ نواب هم رهن الإعتقال  
الإداري

٧ نواب موقوفون بإنتظار  
المحاكمة

٢٢ نائب حكموا من ٢٠-٥٠ شهر

٤ نواب حكموا من ٥-٩ سنوات

١ حكم ٣٠ عاماً

١ محكوم مؤبد

- إعتقال النواب وحظر الكتل الانتخابية سلوك شابهُ جملة من التناقضات والتي تؤكد ان سلوك المؤسسة الرسمية الاسرائيلية كان محكوماً باعتبارات إنتقامية مرتبطة بموضوع الجندي الاسير جلعاد شليط ولا صلة له بالامن وذلك كما تبرر الجهات الاسرائيلية ويظهر ذلك من خلال اوجه التباين التالية:
- ١- ان الانتخابات التي تمت في كانون الثاني ٢٠٠٦ كانت بموافقة الجانب الاسرائيلي إرتباطاً بالاتفاقيات القائمة ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الاسرائيلي.
- ٢- ان تسجيل كتلة الاصلاح والتغيير واجرائها لحملتها الدعائية لم يواجه بأي إعتراض من الجهات الاسرائيلية.
- ٣- اجريت الانتخابات ومارس النواب المنتخبون دورهم ومسؤولياتهم على مدار اشهر ولم تعترض اسرائيل على ذلك ولم تحظر نشاطهم.
- ٤- اسرائيل اعلنت قرارها بحظر كتلة الاصلاح والتغيير بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٧ وذلك بعد ٩ شهور من إعتقال النواب والذي كان بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٦.
- ان إعتقال النواب المنتخبين في السياق الذي تم واصدار الاحكام المختلفة بحقهم يؤكد ان الهدف منه ممارسة الضغط والابتزاز على الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية وليس خاضعاً لاعتبارات امنية كما تروج السلطات الاسرائيلية.

### الوضع الراهن

السياسة الاسرائيلية القاضية باعتقال العشرات من اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني كانت لها نتائجها الكارثية على العمل البرلماني الفلسطيني والحياة السياسية بشكل عام وافقدت المجلس نصاب إنعقاده القانوني فللحظة ما زالت اسرائيل تعتقل ٣٩ من أعضاء المجلس التشريعي، من ضمنهم رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك وكذلك أمين سر المجلس التشريعي محمود الرمحي. إسرائيل حولت العديد من البرلمانيين الى الإعتقال الإداري وإعادة إعتقال مجموعة منهم وللمرة الثانية بعد الافراج عنهم. فيما أصدرت أحكاماً عالية بحق بعضهم كالنائب احمد سعادات رئيس الكتلة البرلمانية الثالثة في المجلس

والذي أصدر بحقه حكماً بالسجن الفعلي لمدة ٣٠ عاماً.

أحمد سعدات اعتقل لدى السلطة الفلسطينية وفقاً للاملاءات الإسرائيلية في العام ٢٠٠١ بشبهة تخطيطه ومشاركته في قتل الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي، احتجز في المقاطعة في رام الله وبعد محاصرتها من قبل الجيش الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١ نقل إلى سجن اريحا بناءً على اتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وبرعاية أمريكية وبريطانية، كان اعتقاله تعسفياً لم يستند إلى أي أساس قانوني.

بعد اعتقاله تقدم أحمد سعدات بدعوى إلى محكمة العدل الفلسطينية بطلب حول عدم شرعية اعتقاله، تم إصدار قرار من المحكمة العليا الفلسطينية بإخلاء سبيل أحمد سعدات وبشكل فوري لأن الاعتقال والاحتجاز غير قانوني، ومع الأسف لم تلتزم الأجهزة التنفيذية لدى السلطة الفلسطينية بقرار المحكمة العليا الفلسطينية وبقي أحمد رهن الاعتقال.

بالمقابل كانت إسرائيل وعلى المستوى السياسي والأمني تصرح دائماً بأن أحمد سعدات لن يخرج من السجن إلا إلى القبر أو إلى سجن إسرائيلي (على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس الحكومة آنذاك) ملوحة بذلك بقرار إسرائيلي لاغتيال أحمد سعدات، وادعت إسرائيل طوال هذه الفترة أن لديها أدلة واضحة على مشاركة أحمد سعدات في قتل الوزير الإسرائيلي.

خلال فترة اعتقاله قامت السلطات الإسرائيلية باغتيال شقيقه محمد سعدات بعد إطلاق النار عليه من مسافة صفر.

خلال هذه الفترة أيضاً تم اعتقال زوجته اعتقالاً ادرياً لمدة ٦ شهور (خففت لاحقاً لثلاث شهور)، وخلال التحقيق معها على يد ضابط مخابرات إسرائيلي قيل لها سوف (نستضيفك) لمدة ٣ شهور وبعدها سنطلق سراحك، ولكن هناك رسالة للرجل الموجود في سجن اريحا (سعدات) أننا هذه المرة أصبنا أخيه ولكن في المرة القادمة سنستهدف أولاده إذا لم يكف عن الأعمال المعادية لإسرائيل.

بعد إطلاق سراحها أصدر القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية أمراً بالاقامة الجبرية ضدها. في يوم ١٤/٣/٢٠٠٦ وبعد مغادرة المراقبين الأمريكيين والبريطانيين لسجن اريحا المركزي اقتحم الجيش الإسرائيلي مقاطعة اريحا وحاصرها وهدم جزءاً كبيراً منها، وقام باعتقال كل من تواجد داخل المقاطعة من معتقلين وشرطة فلسطينية وتعامل مع الجميع بشكل مهين

وحاط للكرامة الانسانية.

احمد سعدات كان بين المعتقلين وبعد اعتقاله على يد قوات الاحتلال في نفس الليلة اخذ الى مركز تحقيق المسكوبية في مدينة القدس، واحتجز هناك لمدة شهرين حقق معه خلال تلك الفترة حول دوره في قتل الوزير الاسرائيلي، ولكن لم تكن لدى الاجهزة الامنية الاسرائيلية ادلة ولو بسيطة حول مشاركة او معرفة احمد سعدات بقضية القتل، وهذا ينفي ادعاءاتهم المتكررة طوال الفترة السابقة والتي على اساسها تم اعتقاله من قبل السلطة الفلسطينية ووضعه في سجن اريحا بمراقبة امريكية بريطانية وقتل اخيه واعتقال زوجته.

عندما تحققت النيابة العسكرية واجهزة الامن الاسرائيلية من عدم وجود اي دليل على مشاركة او معرفة احمد سعدات بقتل الوزير زئيفي حولت ملفه للمحكمة العسكرية في عوفر، بينما بقية المعتقلين الذين حقق معهم على خلفية ارتباطهم بقضية زئيفي تم تحويل ملفاتهم امام المحكمة المركزية في القدس وتمت محاكمتهم هناك. امام المحكمة العسكرية قدمت لائحة اتهام بحق أحمد غالبيتها تتعلق بأنشطة قام بها في العام ١٩٩٨ و١٩٩٩ في الوقت الذي كان يعيش حياته الطبيعية في مدينة رام الله ولم تحاول حينها سلطات الاحتلال اعتقاله.

قدمت ضده لائحة اتهام تشمل ١٩ مخالفة امام هيئة من ٣ قضاة، حتى تعكس النيابة العسكرية خطورة الموقف، وتطالب باعتقاله لفترة تتجاوز العشر سنوات والتي هي صلاحية قاضي منفرد. معظم الاتهامات ضد احمد سعدات هي من سنوات بعيدة :

اتهامان من اللائحة يتعلقان بامور حصلت في العام ١٩٩٥ و ٧ اتهامات تتعلق بامور حصلت في العام ١٩٩٩ و ٥ اتهامات لها علاقة بامور في العام ٢٠٠١، وهناك اتهامان مرتبطان في العام ٢٠٠٢ وآخر للعام ٢٠٠٣ والبند ١٩ يتعلق بمشاركته في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي حصلت في العام ٢٠٠٤.

هذا الامر يدل و بشكل واضح وقطعي ان كل مواد البينات في ملف احمد سعدات كانت لدى النيابة العسكرية منذ سنوات وكانت النيابة العسكرية قد قدمت لوائح اتهام ضد معتقلين اخرين حول هذه الامور، مواد التحقيق مع احمد لم تقدم الجديد وبالتالي معرفة سلطات الاحتلال الاسرائيلي ان احمد سعدات لم يكن مشاركاً في قتل الوزير كانت معرفة سابقة

وأكدية والاتهامات ضد احمد سعدات كانت دون اساس.  
من المعروف انه في كافة النظم القضائية وانظمة العقوبات هناك مبدأ التقادم، حيث تسقط  
المسؤولية الجنائية عن الفعل بعد مرور مدة من الزمن على ارتكابه يحددها القانون، كذلك  
الامر في القوانين الاسرائيلية حيث تحدد التقادم على غالبية الجرائم والمخالفات بسبع سنوات  
اما بموجب الاوامر العسكرية فلا وجود لهذا المبدأ اساساً.

مع بداية المحاكمة قرر احمد سعدات مقاطعة المحاكمة ورفض ان يكون متهماً في محكمة  
عسكرية اسرائيلية تمثل الاحتلال الإسرائيلي، لعدم شرعية وعدالة هذه المحكمة التي تتناقض  
مع كافة القوانين والمعاهدات الدولية التي تكفل حقوق الشعب الواقع تحت الاحتلال، هذه  
المحاكم تخدم بالاساس مصلحة دولة الاحتلال، ويرى أحمد انه من واجب كل فلسطيني  
مقاومة الاحتلال استناداً لحق شرعي اقرته المواثيق والاعراف الدولية وعليه فهو ليس بمجرم  
يحق للاحتلال محاكمته أمام هذه المحاكم العسكرية.

احمد سعدات تقدم بمرافعة خطية للمحكمة العسكرية تشمل موقفه من هذه المحاكم  
وقناعته بعدم عدالتها وانها تمثل مصالح الاحتلال وليست محايدة ولهذا فهو لا يرضى بالخضوع  
لصلاحيتها، المحكمة العسكرية لم تعب لهذا الادعاء وأمرت بالاستمرار في اجراءات المحاكمة  
العسكرية دون أن تناقش من الجوانب القانونية خاصة القانون الدولي الانساني هل فعلاً هناك  
صلاحية موضوعية لمحاكمة أحمد. كما ورفضت المحكمة إعفاء هيئة الدفاع من المنول  
أمام المحكمة على الرغم من موقف أحمد بالمقاطعة وعدم المشاركة في إجراءات المحاكمة،  
وباشرت المحكمة الاجراءات بينما كان يجلس أحمد وهيئة الدفاع بصمت خلال جلسات  
المحاكمة.

النيابة العسكرية وبالرغم من معرفتها المسبقة ان ليس كل مواد البينات ضرورية لاقناع  
المحكمة بالتهم المنسوبة ل احمد سعدات، ولكن حتى تطيل فترة المحاكمة اصرت على احضار  
كافة الشهود وعددهم ٣٧ شخصاً، منهم من قام بزيارة سجن اريحا عندما كان احمد محتجزاً  
هناك من قبل السلطة الفلسطينية دون القيام باية علاقة مباشرة مع احمد، ١٩ شاهداً من اصل  
٣٧ لا علاقة مباشرة لهم بأحمد ولا تربطهم به أية أنشطة وعليه لم يدلوا بأية أدلة قد تثبت  
التهم المنسوبة لأحمد في لائحة الاتهام.

قررت المحكمة العسكرية إدانة أحمد بغالبية التهم المنسوبة اليه وبرئته من جزء منها، ولكن

الأهم كان القاء عقوبة ٣٠ عاما، في قراره يعترف رئيس هيئة القضاة ان هذه هي المرة الأولى التي يحاكم بها قائد سياسي بهذا المستوى يمثل أعلى الهرم في حزب فلسطيني امام المحاكم العسكرية، وهذا كان السبب خلف التشدد الكبير في الحكم على أحمد، علما ان هناك العديد من السوابق القانونية حول ذات الأنشطة لاشخاص آخرين القيت عليهم عقوبات أقل كثيرا مما القي على أحمد. جاء قرار الحكم ليؤكد بشكل واضح ان اعتقال أحمد سعادات كان سياسيا يهدف تدمير حزب سياسي قائم، تحسبه اسرائيل تنظيم ارهابي كما كافة الاحزاب السياسية الفلسطينية بموجب الاوامر العسكرية، وتدمير النسيج السياسي الفلسطيني من خلال استهداف قاداته، كاعتقال مروان البرغوثي سابقا واعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لاحقا.



الملاحق



الحالات المتعرضة للتعذيب أثناء الإعتقال

الرقم	الأسم	تاريخ الإعتقال	مكان السكن	نوع الإبتهاك	الجهة المنتهكة
١	عبد الحكيم لدادوة	٢٠٠٨ / ١١ / ٣	المزرعة الغربية رام الله	ضرب كفوف على الوجه والصدر وشم الأم والأخت	الجيش
٢	محمد خليل	٢٠٠٨ / ٧ / ٢١	الخليل	ضرب رأسه بكعب البندقية وتقييد اليدين بقيود بلاستيكية ضيقة وشتائم	الجيش
٣	زياد دواية	٢٠٠٨ / ٦ / ١٧	نابلس	إطلاق النار على المنزل تفجير باب المنزل قبل الدخول استخدام الكلاب البوليسية إعتقال الأخ والاخت والتحقيق معهم واحتجاز العائلة في غرفة وتهديدهم بالقتل وتخويف الأطفال إحتجاز كل العائلات في العمارة ( الجيران ) بشقة واحدة ضرب المعتقل على رأسه تخريب وتدمير ممتلكات البيت الزجاج والخزائن والكنب عن طريق وضع قنابل متفجرة داخل البيت.	جيش + مخابرات

جيش	ضربه بالأيدي والأقدام والبنديقية وتهديده بالقتل واطلاق قنابل ورصاص على البيت قبل الدخول	نابلس	٢٠٠٨ / ٧ / ١٨	بهاء المسلما ني	٤
جيش	إطلاق قنابل صوت وتهديد العائلة بالقتل ورفع السلاح عليهم وضرب الاخ والأخت بأعقاب البندقية من قبل الجنود واستخدام الكلاب البوليسية بالتفتيش تكسير الخزائن والمدفئة والمقاعد وتحطيم جهاز كمبيوتر وتكسير بلاط الحمام وخلط المواد التمويينية بعضها ببعض	مخيم العزة / بيت لحم	٢٠٠٨ / ٧ / ١٣	أيمن العميرين	٥
الجيش	ضرب المعتقل بالأقدام والأيدي على الوجه واستخدام المعتقل كدرع بشري عند الخروج من بيته وذلك لتفادي رشق الحجارة او أي إخطار حتى الوصول للجيب العسكري	بيت أمر / الخليل	٢٠٠٨ / ١٠ / ١٠	جهاد علامة	٦

الجيش	ضرب بالايدي على الوجه والرقبة والصدر	دير عمار / رام الله	٢٠٠٨ / ١٠ / ٣٠	روحي بدحة ( شبل )	٧
جيش	ضرب الاب وعمره ٥٨ عاما على الوجه بكعب البندقية بشكل عرضي مما ادى الى نزول دم من انفه وفمه ، حجز الاهل لعدة ساعات في غرفة.	بيت لحم	٢٠٠٨ / ١٠ / ٧	محمد زواهرة	٨
جيش	إطلاق قنابل صوت على البيت قبل الدخول ، مما أدى الى تحطيم زجاج البيت وقاموا بتفتيش البيت بشكل دقيق	دورا/الخليل	٢٠٠٨ / ٧ / ١٠	سعيد عمرو	٩
جيش	تكبيل يداه بقيود بلاستيكية ضيقة وضع كيس على رأسه اوقعوه أرضاً ثم أنهال عليه الجنود بالضرب على جميع انحاء جسمه. في الطريق الى مكان الإحتجاز قام الجنود بشد القيود على يديه مما تسبب بحدوث جرح وقاموا بتضييق الكيس على رأسه مما تسبب بضيق نفس.		٢٠٠٨ / ١١ / ١٢	داوود محمد داوود	١٠

جيش	إطلاق رصاص على البيت قبل الدخول. ضرب على الرأس والظهر طوال الطريق من البيت حتى مقر الإرتباط العسكري لمدة ٤٠ دقيقة	مخيم نور شمس / طولكرم	٢٠٠٨ / ١١ / ١٧	محمود زنديق	١١
جيش	ضرب قنابل صوت قبل الدخول. ضرب المعتقل بأيديهم وأرجلهم وكعب البندقية. جر المعتقل على الأرض من بيته الى الجيب العسكري شد الكلبشات بطريقة مؤلمة مما أدى الى أحداث جروح في اليدين ( المعتقل أطلع محامي الضمير على أثار الجروح والضرب )	كفر قليل / نابلس	٢٠٠٨ / ٨ / ٢١	منتصر عبد الجليل	١٢
جيش	ضرب شديد على الرأس	المزرعة الغربية / رام الله	٢٠٠٨ / ١١ / ٣	يحيى لدادوة	١٣
قوات خاصة	ضرب اثناء النقل لمركز الإحتجاز وكان الضرب يشتد كلما رن هاتفه النقال. والصراح بوجهه وتهديده بإبقائه في الزنازين واعتقال العائلة	مخيم بلاطة / نابلس	٢٠٠٨ / ١ / ١٥	أبراهيم سالم	١٤

جيش	التحقيق مع الإخت وتفتيش البيت وإقتحام وتفتيش مكان عمله.	رام الله	٢٠٠٨ / ٦ / ١١	إيهاب حمدان	١٥
الجيش	ضرب مبرح من قبل ٩ جنود عندما أخرجوه من البيت وشد الكلبشات البلاستيكية بشكل مؤلم. وركله بقدم الجندي في الجيب وضربه على رأسه وظهره ، وتهديده	سلفيت	٢٠٠٨ / ٧ / ٣٠	حمزة بوزية ( شبل )	١٦
مخابرات أثناء الإعتقال	ضرب على الرقبة	بيت أيبا / نابلس	٢٠٠٨ / ٦ / ٢	رامي عقل	١٧
جيش	ضرب وشد شعره والضغط على جسم المعتقل داخل الجيب العسكري	بيت أمر / الخليل	٢٠٠٨ / ٧ / ٢٣	تامر أبو عياش	١٨
جيش	ضرب على الوجه والرقبة	دير عمار / رام الله	٢٠٠٨ / ١٠ / ٣٠	خليل علامة شبل	١٩
جيش	ضرب قنابل صوت قبل الدخول للبيت. ضربه على رقبته أمام العائلة وتقييد يديه وتغميم عيونه كذلك رفض الجنود السماح له بتبديل ملابسه حيث أعتقل بملابس النوم وبدون حذاء قام الجنود بضربه أثناء نقله بأرجلهم وأيديهم على انحاء جسمه وضربه بالبنديقية على رأسه. وقام أحد الجنود بالدعس على يديه من الخلف وهو مكبل.	عصيرة الشمالية / نابلس	٢٠٠٨ / ١ / ٢١	عاصم حماتنة	٢٠

جيش	<p>تم ضربه كفوقا على رقبته عندما اراد أن يلبس ملابسه وتم منعه من ذلك.</p> <p>تم تكبيل يديه و تغميم عيونه قام الجنود بضربه داخل الجيب على كافة أنحاء جسمه. وعند وصوله المعسكر قام احد الجنود بضربه بكعب البندقية على صدره عندما لم يفهم عليه ما يقول باللغة العبرية مما ادى الى صعوبة في التنفس.</p>	كفل حارس / سلفيت	٢٠٠٨ / ٧ / ٣١	مؤيد قاق (شبل)	٢١
جيش	<p>الضغط بالكلبشات على يديه حيث تم إزالتهم بصعوبة بالمقصر. أجبره الجنود على الوقوف بشكل قرفصاء لمدة نصف ساعة حتى إنتهوا من تفتيش البيت. رفضوا ان يرتدي ملابسه الشتوية قام احد الجنود عند مركز توقيف عصيون بضربه على أذنه اليسرى</p>	الخليل	٢٠٠٨ / ٣ / ٢	محمد فهمي زعافيق	٢٢



الجيش	شد الكلبشات على يديه وحسب شهادة المحامي عند زيارته " لا زالت على يده آثار شد الكلبشات عند ساعد يده من الخارج ومن اليسار من فوق الأبهام "	طولكرم	٢٠٠٨ / ١٠ / ٨	محمد نصار ( شبل )	٢٣
الجيش	تعرض للضرب وكون يده اليمنى ميتورة قام الجنود بربط يده اليسرى مع ساقه وطوال الطريق أمسكه الجندي من رقبته.	رفيديا / نابلس	٢٠٠٨ / ١١ / ١١	سامر مبروك	٢٤
الجيش	تم ضربه اثناء النقل بالسيارة العسكرية ضرب على الظهر	مخيم جنين	٢٠٠٨ / ١٠ / ١٠	محمد ابو الهيجا	٢٥
الجيش	تم تقييد يديه وتعصيب عيونه اعتقلوه منتصف الليل وأخذوه إلى معسكر المجنونة بالقرب من منطقة سكنه وهناك بقي على الكرسي في ساحة المعسكر وفي العراء معصب العيون ومقيد إلى الصباح وبعدها نقلوه لعصيون	الخليل	٢٠٠٨ - ٧ - ٢٩	حمودة عمرو	٢٦
الجيش	شتم وسب ، تقييد اليدين ، تعصيب العيون ، مسبات جارحة اثناء النقل ، في حوارة بقي ٣ ساعات في الساحة على الارض وكان الطقس بارد حيث رفض الجنود السماح له بتبديل ملابسه وأعتقلوه بالملابس الداخلية وهناك شدوا القيود البلاستيكية اكثر بشكل مؤلم	نابلس	٢٠٠٨ / ٩ / ٧	مصطفى مصلح	٢٧

الجيش	<p>عند إعتقاله قام الجنود بتعصيب عيونه ، وأحد الجنود ضربه على رأسه، و أجبر ان يخلع كل ثيابه على الحاجز نقل الى مستوطنة شافيه شومرون ، كانت هناك معنجات تشتمه وقد طلب أن يشرب ماء ولم يعطوه.</p>	طوباس	٢٠٠٨ /١١ /١٠	احمد ضراغمة	٢٨
الجيش	<p>الجنود بعد اعتقاله وضعوه في ساحة بمستوطنة بيت ايل من الساعة ٣:٠٠ حتى الساعة ٩ صباحاً وكان مكبل اليدين ومغمى العينين</p>	رام الله / المزرعة الغربية	٢٠٠٨ /٨ /٢١	محمود يوسف بيوض	٢٩
الجيش	<p>وضعوا له القيود البلاستيكية الى الامام ووضعوا له الغمامة على عينيه كان يقول للجنود ان الكلبشات مشدودة جدا وعندها كان الجنود يضربونه ويدفعونه من الخلف وايضا يضربونه على رجليه ورفضوا ان يستخدم الحمام.</p>	المزرعة الغربية /رام الله	٢٠٠٨ /١١ /٣	عمر صالح شريتج	٣٠

التصاريح المشفوعة بالقسم

## تصريح رقم (١)

انا الموقع أدناه مؤيد رائد فايز قاق، بعد أن حذرت انه يتوجب علي التصريح بالحقيقة وأنني ساكون معرض للعقوبات المنصوص عليها بالقانون اذا ما صرحت بغير ذلك اصرح بهذا كما يلي:

انا مؤيد المذكور اعلاه من كفل حارس عمري ١٥عام ، في يوم ٢٠٠٨/٧/٣١ حضر الجنود الى البيت الساعة ٢ صباحا وبعد أن فتحنا الباب دخلت قوة جيش وكان الكابتين شكري الذي سألني عن اسمي وعندما عرف ان انا مؤيد قال لي ان البس حذائي ،عندما اردت ان البس برجلي مسكني الكابتين شكري وضربني كفوف يمكن ٤ مرات على وجهي وكان معه جنود اخرين وايضا رفعني من وجهي عن الارض، بعد ان كبلوا يدي وغموا عيني ادخلوني الى الجيب العسكري واثناء نقلي كان الجنود يضربوني بكعب البارودة وبرجليهم على ظهري ويدي ورجلي، سألوني عن حمزة بوزية وعندما اجبت انني لا اعرف اين هو الان رجح هذا الكابتين شكري وضربني كف على وجهي واخذ يصرخ ويقول انني كذاب.

بعدها اخذونا الى معسكر لا اعرف ما اسمه ووضعوننا بمكان معين تحت كونتينر وكانت مياه تسيل علي وعندما طلبت ان اذهب للحمام اخذني احد الجنود الى ساحة وهناك تكلم معي بالعبري وعندما قلت له انني لا افهم عبري اخذ يضربني برجله وبالبارودة على صدري كنت مغمى العينين انذاك. وقتها انا لم استطع التنفس واختنقت وعندها اخذ هذا الجندي يضرب على ظهري لينقذ الوضع ،وقتها احسست بوجع شديد في الصدر وهذا استمر معي في فترة التحقيق يذكر انني كنت اعاني من ازمة بالتنفس حتى من قبل الاعتقال

-يذكر ايضا انه اثناء تواجدي في هذا المعسكر جاء احد الجنود وفك عصابة عيني واشر على نفسه على انه هو الذي ضربني وهو شاب طويل ورأسه نحيف وكانت عنده لحية خفيفة بعدها اخذونا على معسكر اخر عند زعتره الى الطبيب وقلت له على موضوع الأزمة والضرب على الصدر ، بعدها اخذوني الى حوارة وبقينا على الشارع مغمين ومكبلين ويدينا الى الخلف حوالي ٧-٨ ساعات حتى الساعة ١٩:٠٠ بالليل.

يذكر اننا حتى قد نمنا على الارض ونحن مكبلين على الشارع وبقيت اثار الكلبشات على يدينا ٣٠ يوم

بعدها اخذونا الى الجملة ووضعوننا كل واحد بزنانة.

بعد يومين اخذوني للتحقيق، المحقق ميمون وعندما قلت له انني لا اعرف على ماذا يتكلم اخذ يسب

الاهل والام والاخوات وهدد بان يحضر اهلي للتحقيق وهدد أن يقطع رأسي ويلعب به كرة سله وشدني من شعري وضربني كف على وجهي.وبعدها بيومين حقق معي المحقق الدار وايضا هو ضربني كفوف على وجهي وايضا عندما كنت اقول له انني احس بوجع شديد في الصدر كان يقول انني كذاب وهذا المحقق حقق معي حوالي ١٤ يوم حوالي ٢٠ جولة تحقيق وضربني حوالي ١٠ مرات وايضا اذكر انه ادخل شخصين لغرفة التحقيق وكان هو يسأل وعندما اقول له انني لا اعرف كان هذان الشخصين يضربونني كفوف ( لطمات ) على وجهي ومرة بالزنزانة احسست بوجع في الصدر وبعد أن حضر الطبيب قال هذا بسبب انني خائف وانا لم اكن خائف.بعدها ادخلوني الى غرفة كان فيها حمزة بوزية وادخلوني لاسمع ان حمزة اعترف علي ووقتها هددني بان يضربني ضرباً مبرحاً اذا حكيت اي شيء ( فحمزة لم يكن يرى انني موجود ) .

بعدها ومن كثرة الضرب وبعد ان سمعت ان حمزة اعترف وحسب قول المحقق انني لن انهي تحقيق اذا لم اعترف بما ارادوا اعترفت بعدها نقلوني الى غرفة واحدة مع حمزة بعدها بقينا حوالي ٣٥ يوم في الجملة بدون تحقيق وقد كانوا يخرجونا للمحاكم فقط هذا اسمي وهذا توقيعي وفحوى هذا التصريح حقيقه

مؤيد قاق

## تصريح رقم (٢)

أنا الموقع أدناه باسمين حمدي صالح الدواية من سكان البلدة القديمة / نابلس

أصرح بعد أن حذرت التحذير القانوني وبعد القسم بما يلي :-

في فجر يوم ٢٠٠٨/٠٦/١٧ يوم الثلاثاء بينما كنت أنا وزوجي وأطفالي الثلاثة نيام سمعنا صوت انفجارات قوية وصوت كلاب وصراخ حيث أنهم كانوا قد فجروا الشقة في الطابق الخامس وهي غير مأهولة وكذلك فجروا البيت الذي بأسفلنا وهي بالطابق الثالث بينما شقتنا بالطابق الرابع وانتظرنا حوالي ربع ساعة ولم يأتوا لدينا فذهبت إلى أبنائي الصغار ووجدتهم يبكون وبعد ذلك تحدثت إلى زوجي زياد لإحضارهم لدينا فقال لي أن الجيش يطلقون النار على المنزل وكانت آثار الرصاص تتناثر ، فقلت له إذا طرقتوا الباب سوف اذهب لفتحه بعد لحظات صدمت بانفجار قوي حيث فجروا الباب دون أن يطرقتونه، فأخذنا نصرخ وأشعلنا الضوء فرأونا واخذوا يصرخون علينا تعالوا إلى هنا وقدمنا إليهم وبعد ذلك سألوا عن أسم زوجي فقال زياد الدواية ونحن أمرونا بالعودة إلى جانب الغرفة وقد كانت أشعة الليزر تغطي جسم زوجي وقاموا بعد ذلك بتفتيشه وأخذوه إلى الخارج في البرد دون أن يرتدي ملابسه وقسم آخر منهم أمرني بالخروج من البيت وعندما طلبت منهم اللباس والباس الأولاد رفضوا ، علما بأن عدد الجنود كبير جداً وكان معهم كلاب عديدة وبعد ذلك نقلوني وأولادي إلى الشقة التي فجروها في الطابق الثالث حيث أن أصحابها لم يكونوا بها تلك الليلة وكانت الشقة مليئة بالجنود ولا يوجد بها أحد سواهم وأمروني بالدخول مع أطفالي إلى الحمام ورغم أنني رفضت إلا أنهم أخذوا يصرخون عليّ وبعد ذلك أغلقوا باب الحمام علينا وكل حوالي عشرة إلى ربع ساعة يأتون إلينا ويسألون من الذي كان ينام عندكم واستمروا بذلك حوالي ساعة حيث كان يأتي جنديان ويسألاني عن ذلك الشخص فقد كانوا يصرخون ويشتمون ويهددونني بالقتل وبعد ذلك فتحوا الباب وأخذونا إلى غرفة النوم واخذوا يسألونني بنفس الأسئلة ويقولون بأنني أكذب عليهم وانه يوجد شخص وهددني بالقتل إذا وجد أحد في بيتي فقلت له إذا وجدت شخص أقتلني ، وقال إذا وجدت الشخص الذي ابحت عنه في العمارة سوف أقتلك فقلت له إذا وجدته في بيتي أقتلني أما بالعمارة فلا دخل لي بها وبقوا على هذا الحال لمدة ساعتين تقريباً وفي حوالي الساعة الثالثة وبعد مرور هذا الزمن حيث أنني كنت اطلب أخذ الأولاد للحمام وكانوا يرفضون وبعد ذلك حوالي الساعة الثالثة فجراً جاء اثنان إلى الغرفة حيث ظهر عليهم بأنهم ضباط وليس جنود وقد حياياني باسمي وحييا بناتي بأسمائهن وأطفالي فقد سألني هل تعرفينا إذا عرفنا على أنفسنا فقلت له انتم يهود قال أنا ضابط المخابرات وهذا قائد المنطقة ، وقال هل تريدان أن تكوني معنا بالمنيح أم لا فقلت له إذا كنت اعرف ما تريده سوف أجيبك وسألته ما هو ذنب هؤلاء الأطفال لتفجروا الباب علينا وعليهم قال دنهم في رقبتك ورقبة والدهم وبيدك أن يبقى زوجك معك وان يبقى لك هو وايمان وإذا تعاونت معنا وبيدك أن تخربي بيتك وسألني عن الشخص فقلت بأنني لا أعرفه فقال أنني تكذابين وسوف يبقى زوجك بعيد عنك وعن أولاده بسببك وبعد ذلك قال رأيت

شقتك ووجدت أنكم تعبتن عليها كثيراً فإذا أردت أن يبقى هكذا وان لا تخريبية ولا تهدميه وهل تعجبك حياتك فنحن أخذنا زياد لأكثر من مرة وتبقى انك تربين الأولاد لوحدهم وقد توفيت أمه لزياد واستشهد أخوه كذلك توفيت أبنته وهو بالسجن فهل يعجبك هذا وعندما قلت له الحمد لله والي كاتبوا ربنا بدو أيصير فأخذ يصرخ ويشتم ، فقلت له نحن نحلف بالله وأنا حلفت لك بأنني لا أعرفه وماذا تريدني أن احلف لك فقال أنت كاذبة وزياد علمك ماذا تقولين وسأل ابنتي صفاء عمرها ٩ سنوات ما احضر لك الشخص الذي نام عندهم فقالت له وهي تبكي لم يأتي لدينا شخص ولم يكن معنا غير ماما وبابا فقال لا تريدني الحديث سوف تريدني بيتك ماذا سيحصل به وأغلق الباب بقوة وخرج وبعدها سمعت أصوات في بيتي انفجارات وزجاج ينكسر ثم عاد إلي وقال سوف نخرب بيتك وهذه الأصوات في بيتك لأننا سوف نخربه وندمره فقلت الله يخرب بيوتكم وبعد حوالي ربع ساعة جاء الجنديان اللذان كانا يصرخون علينا في البداية واخذوا قطعة قماش ففكرت بان احدهم قد جرح وعلمت بعد ذلك بان زوجي قد ضرب على رأسهم من قبلهم ولم نعلم بإصابته إلا بعد زيارة المحامي له وهو بالتحقيق في بتاح تكفا وبعد ذلك أخذونا إلى خارج الشقة وأنزلونا إلى الطابق الثاني ولم يكن هناك صوت سوى أصوات الجنود ووضعوني في شقة وعند دخولي بها مع أطفالي رأيت من خلف أحد أبواب الغرف انه يوجد رجل وأبناءه وزوجته وهذا طمأنني قليلاً وأدخلوني بغرفة ووضعوا جنديان حراسة وكنت اطلب الماء والحمام لأطفالي وكانوا يرفضون وكانوا كل عشرة دقائق يفتحون الباب ويغلقونه وبقينا حوالي نصف ساعة وبعد ذلك جاء الجنديان اللذان كانا يصرخان علي في البداية وهم اللذان أخذنا قطعة القماش وقالوا لي أغلقوا أذانكم لأنه سوف يحدث انفجار شديد بعد لحظات ،وقلت الأطفال سوف يغلقون آذانهم وأنا كذلك ولكن هذه الطفلة الصغيرة كيف فقال إنني أغلق أذنيها بيدي وبعد حوالي خمسة دقائق حدث الانفجار ورجعوا إلينا لبروا ماذا حصل لدينا حيث كان ذلك تقريباً في حوالي الساعة الرابعة فجراً وبعد ذلك احضروا أشخاص إلى حمام قريب من الغرفة المتواجدون نحن بها حيث رأيت جارنا منتصر وهو يصطحب أطفاله للحمام فقلت للجنود لماذا لا تسمعون لنا بالذهاب إلى الحمام وتسمعون لغيرنا وكذلك لم يرد علينا واخذ يصرخ وبعد ذلك أغلق الباب وبعد حوالي عشرة دقائق احضر جيراننا من الطابق الأول أم وأولادها الأربعة وأجلسوهم بالغرفة معنا وسألته هل عملوا معكم شيء فقالوا لا وسألتهم أيضا عن زوجي فقالوا لم نره وبعد ذلك بدأت الصراخ أريد إدخال أطفالي إلى الحمام وقالت له جارنا كذلك أدخلوهم للحمام فقال احد الجنود سوف ندخلهم وأدخلت ابنتي الصغيرة وبعد ذلك الأكبر وبعدها أنهيت دخلي إلى الغرفة مجدداً وبعد حوالي ربع ساعة حضر الجنديان أنفسهم الذين يصرخون دائماً حيث أن معاملتهم جداً قاسية فقالوا تعالي إلى هنا وضعي ابنتك الصغيرة مع أختها وبعد ذلك قال تعالي إلى هنا حيث بدأ أولادي بالصراخ فقلت له أين ستأخذونني فقال نحن لدينا أوامر بتفتيشك فقلت له لا أسمع لكم بتفتيشي إلا عبر مجندة فقال لا يوجد مجندة ونحن سوف نفتشك واخذ بالصراخ ، وبعد ذلك أدخلوني إلى الحمام وأغلقوا الباب وعندما حاولوا تفتيشي أخذت بالصراخ عليهم وانه لا يوجد معي شيء ورفعت الجاكيت وعندما رأوه التلفون وأخذوه مني وفتح التلفون وقال أنت كاذبة

هذا البلفون وقال أنت كذابة هذا بلفون زياد فقلت له هذا لي ولزوجي فقال له الأخر أغلقه سوف نعطيه إلى الضابط وبعد ذلك أخرجوني بعد أن سالوني إذا كان معي شيء آخر وبأننا سوف نفتشك مجددا فقلت له لا يوجد شيء ، وبعد حوالي ربع ساعة احضروا الجيران الذين يسكنون على الروف حيث أصبح العديد بالغرفة وهي صغيرة ومضغوطة حيث كان ١٣ شخص من غيري وغير أطفالتي (١٣+٥) وسألتهم عن زوجي فاخبروني احد الجيران بأنه يوجد شخص مكبل باب بيتك وسألته عن لباسه حتى تبين لي انه شخص آخر لان زوجي كان يلبس لباس ازرق وسألتهم إذا كانوا قد كسروا لديهم ولماذا نحن فقط عملوا معنا هكذا وبعد ذلك حاولنا معهم من اجل فتح الشباك لدخول الهواء حتى وافقوا بعد ذلك وعند دخول النهار فتجوا الباب علينا وادخلوا سلفي عماد إلى الغرفة وسألته كيف أحضروك هنا فقال أنا وايمان واحضرونا إلى هنا وسألته عن زياد ولم يعلم عنه شيء وقال بأنهم باللحظة التي جاءوا إليكم بها جاءوا إلينا وكنا نتوقع بأنكم استشهدتوا في بيتكم بعد تفجيره وبعد حوالي ربع ساعة اتصلت إيمان على جهازتي علماً بأنهم أخذوا جهاز زوجي وأبقيت جهازي معي وقالت بأنني في الشقة التي في الأعلى ثم خرجت وتفاجنت بأن الشقة التي كنا بها مليئة بالسكان واخذوا يخرجون من كل الغرف وبعد ذلك خرجت إلى باب الشقة وشاهدت الدمار والتقيت بايمان على باب شقة الجيران وأخذنا نبكي وسألته عن زياد فقالت رأيت أيمن إما زياد لم أره وسألته ماذا عملوا بك وبعد ذلك صعدنا إلى شقتنا بالطابق الرابع وشاهدنا الرصاص على الدرج والزجاج حتى وصلنا إلى بيتنا ورأيت الدمار والخراب حيث لا يوجد أبواب ولا شبابيك ولا برادي ولا مقاعد وبعد ذلك أغمي علي ولم اصحي إلا بعد وقت طويل حيث احضروا الإسعاف، حيث هبط الضغط وقد كان البيت مليء بالناس والصحافة والمحافظة.

تحريرا بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/١٤

توقيع المصرح

ياسمين الدواية.

## تصريح رقم (٣)

انا الموقع ادناه عاصم طالب رشيد حمادنة، بعد ان حذرت انه يتوجب علي الادلاء بالحقيقة باني ساكون معرض للعقوبات المنصوص عليها بالقانون اذا لم افعل اصرح بهذا كما يلي:

انا عاصم المذكور اعلاه عمري ٢٨ سنة من عصيرة الشمالية نابلس وكنت اعمل في الشرطة الفلسطينية قبل اعتقالي ، في يوم ٢٠٠٨/٠١/٢١ الساعة ١ صباحا حضر الجنود الى البيت واعتقلوني من هناك بعد ان ضربوا قنابل صوت وافتحموا البيت من اول ما رأوني مسكوني وواحد من الجنود مسكني من رقبتي وامام اهلي وتم ضرب امي ودفعها للحيط قرب الباب وكان يضغط على رقبتي وحلقي بقوة ، بعدها اخذوني باتجاه السيارات العسكرية كنت مكبل اليدين الى الخلف وكان جنديان يضرباني من الخلف بأرجلهم وايديهم على رقبتي وعلى ظهري ورجلي وكانوا يصرخون بشكل كبير.عندما وصلنا السيارة العسكرية كان هناك ضابط اسمه كوبي وقد قلت له ان الجنود يضربوني امام اهلي وان الجنود يرموا قنابل وهناك يوجد اسطوانات غاز. غمموا عيوني وصعدت على السيارة العسكرية وهناك بعد ١٠ دقائق بدأ الجنود يضربوني بان يمسكني احدهم من غمامة رأسي ويضرب رأسي بجدار السيارة ( الناقله ) وكانوا مرات يضربوني بالبنادق على رأسي وايضاً واحد من الجنود اخذ يدوس على يدي المكبلة الى الخلف وهي على الارض وكان وقتها الم شديد رافقني عدة اسابيع وقتت للطبيب في الجملة على ذلك كان الوجع الشديد في الأصبع الابهام في اليد اليسرى ، وصلنا على مستوطنة شفي شومرون وقد طلبت من الجنود ان يفكوا الكلبشات البلاستيك ويكبلوني الى الامام) ولكن الجندي لم يقبل.من شافي شومرون نقلوني الى حوارة وفي الطريق كان الجنود يضربوني على رقبتي يذكر انه خلال كل فترة النقل والضرب كان الجنود يقولوا لي انني حماس وانا كنت اقول لهم لا انا لست حماس انا اعمل بالسلطة ،وصلنا حوارة الساعة ٤ صباحا وبقيت هناك ساعتين وبعدها نقلوني الى الجملة هناك ادخلوني للطبيب وهو لم يعطيني فرصة للكلام انما اراد ان يعرف اذا ما عملت عمليات في جسمي من قبل وقتت له انني عملت عملية الزايدة ، اول يوم حققوا معي عدة محققين (نيفي، جمال، ستين ، الميجور ) حققوا معي من الساعة ١١ صباحا حتى الساعة ٤ من صباح اليوم التالي ، خلال التحقيق المذكور اعلاه كان المحققون يحاولوا الضغط بالتهديد والشتم ،حيث واصلوا الضغط النفسي والجسدي وكانوا يهددوا وايضاً جاء المحقق الميجور وهدد بنقلي لتحقيق عسكري ووقتها كان يضع رجله على محاشمي وكان يضغط بقوة. وهدد ان يحضر والدي للتحقيق.

بعد التحقيق لساعات طويلة انزلوني لزنزانة كان فيها واحد وهو بعمر ٥٥ تقريبا هذا اخذ يقول لي ان هذه الزنزانة مخصصة لمن يردون ان يحققوا معهم تحقيق عسكري في اليوم التالي وانه هو حققوا معه تحقيق عسكري واخذ يحكي عن المعاناة هناك شبح الموزة ، وشبح الضفدع ، والضرب واراني يده وبانت منتفخة جداً وقال لي ان هذا من التحقيق.حيث عرفت فيما بعد انه عصفور ، من كثرة الضغط النفسي والعزل اعترفت على كل ما ارادوا.

هذا اسمي وهذا توقيعي وفحوى تصريحى هذا حقيقة ،  
عاصم حماتنة



جدول الحالات المرضية الموثقة بالضمير عام ٢٠٠٨

الرقم	اسم الاسير	نوع المرض	السجن
١	ج.ع	التهاب في البروتستاتا ،وضيق نفس ،سكري ، دسك	الجملة
٢	ح.ع	انهيار عصبي وحالة من الذهول	الجملة
٣	ط.ز	غضروف في الرجل اليسرى — فقر دم	بئر السبع
٤	ر.د	ثلاث عمليات في اسفل الظهر العامود الفقري	بئر السبع
٥	أ.م	قلب — ضغط	بئر السبع
٦	ح.م	تهشم في الوجه وجرح في الراس	بئر السبع
٧	ح.م	اصابات في جميع انحاء جسمه (وخاصة قلبه (سبع رصاصات	مجدو
٨	ي.ز	حروق من كوي الرجلين من قبل العصافير + يراجع دم	مجدو
٩	ح.ع	نزيف من الباسور وضيق تنفس	مجدو

مجدو	مصاب بعدة رصاصات في الجسم	ن.أ	١٠
مجدو	مريض أعصاب	ه.ع	١١
مجدو	تعب نفسي من الاعتقال والتحقيق	ج.ع	١٢
مجدو	جيوب انفية ولحمية بالانف وصعوبة بالتنفس في بعض الاحيان	م.ر	١٣
مجدو	اصابات في الجسم	ع.م	١٤
هشارون الرجال	مشكلة النظر _زراعة قرنية	ج.ش	١٥
هشارون الرجال	بحاجة الى عملية لازلة دهن في ظهره	ا.ع	١٦
هشارون الرجال	حصى بالكلى _اوجاع دائمة	ا.س	١٧
هشارون الرجال	اغماء	ن.ز	١٨
هشارون الرجال	يده مكسورة التحمت بطريقة خاطئة عند الكوع ومنتفخة كثيرا	ط.ع	١٩
هشارون الرجال	مصاب في القلب والرئة والبطن وضيق نفس	م.ر	٢٠

هشارون الرجال	اعصاب	ع.ع	٢١
هشارون الرجال	رئة	م.م	٢٢
هشارون الرجال	اعصاب	ا.م	٢٣
هشارول الرجال	سكري	د.ل	٢٤
هشارون الرجال	النظر	ع.ص	٢٥
الدامون	نزيف بشكل مستمر في الاعضاء الداخلية ، قرحة	ا.ج	٢٦
الدامون	دهن باليد اليسرى عند الساعد من الخارج	د.ج	٢٧
الدامون	الم في القولون	ت.ج	٢٨
الدامون	ضغط دم ، ونبضات القلب سريعة ، الم في الخصر والبطن	و.ق	٢٩
الدامون	الاكتئاب ومشاكل في المعدة	ل.ا	٣٠
الدامون	التهاب الجرج في العملية القيصرية	ش.س	٣١
جلبوع	قرحة	ي.ع	٣٢

جلبوع	انفجار) الكفين ميتورين / الصدر ) شظايا ولا يسمع في الأذن اليمنى - شظايا في الرجل اليسار في المشط.	ر.ب	٣٣
جلبوع	وجع في الظهر	غ.م	٣٤
جلبوع	وجع في الظهر	ح.د	٣٥
جلبوع	مشاكل بالجيوب الانفية	م.س	٣٦
جلبوع	تورم اليدين من جراء التحقيق	ح.م	٣٧
جلبوع	ألم شديد في الرأس ولا يشعر بالقسم الأيسر من خده	ف.ب	٣٨
جلبوع	جلطة + حالة تنفس صعب	ب.م	٣٩
هشارون للاشبالي	مرض نفسي	ح.م	٤٠
هشارون للاشبالي	يعاني من ازمة في التنفس	ب.ب	٤١
هشارون للاشبالي	مصاب في يده	م.خ	٤٢
هشارون للاشبالي	ازمة نفسية	ر.ح	٤٣

هشارون للاشبالي	عنده القلب مصاب بقدمه	ح.م	٤٤
المسكوبية	فطريات	ح.ل	٤٥
المسكوبية	الم في الراس	ل.م	٤٦
بتاح تكفا	قرحة	ا.م	٤٧
بتاح تكفا	اعاقة في الرجل اليمنى (بتر من عند الكعب )	س.م	٤٨
بتاح تكفا	التهاب في المفاصل (الرجلين )	آ.ع	٤٩
بتاح تكفا	مشاكل اعصاب عند الرقبة	م.ق	٥٠
بتاح تكفا	عملية الزايدة	ح.ع	٥١
سجن مستشفى الرملة (أستشهد داخل السجن ) ٢٠٠٨/١٢/٢٤ )	ازمة تنفس ،سكري ،هشاشة عظام +مشكلة في المسالك البولية ،مشاكل في صمام القلب ،حكة في الجسم	ع.ج	٥٢
سجن مستشفى الرملة	جرثومة في البول ،حصوة بين (الكليتين) مصاب برصاصة دمدم	ر.ح	٥٣
سجن مستشفى الرملة	سرطان الامعاء	م.ج	٥٤
سجن مستشفى الرملة	جرثومة بالدم	ا.ب	٥٥

سجن مستشفى الرملة	شلل في الرجلين الاثنتين من الزر حتى القدمين	م.م	٥٦
سجن مستشفى الرملة	جلطة في الدماغ ، ضغط ، كلستروول ، خلل في الرأس (نوبات) لا يدرك ما يحصل حوله	ا.ز	٥٧
سجن مستشفى الرملة	مشلول	م.ا	٥٨
سجن مستشفى الرملة	عدم التوازن	ا.ا	٥٩
سجن مستشفى الرملة	سكري + ازمة	ج.ج	٦٠
سجن مستشفى الرملة	قلب	س.ع	٦١
سجن مستشفى الرملة	ازمة في الصدر	أ.س	٦٢
سجن مستشفى الرملة	كلى	أ.ت	٦٣
سجن مستشفى الرملة	قلب ، ازمة تنفس ، عملية في العين	ع.ج	٦٤
سجن مستشفى الرملة	عملية قلب مفتوح	ع.ح	٦٥
هشارون للبنات	حصوة بالمرارة \ املاح نقص فيتامين \ هشاشة عظام \ شقيقة \ هبوط في الضغط باسور	ا.ف	٦٦

هشارون للبنات	قصر نظر \ تلبس نظارات	ر.ن	٦٧
هدريم	عدم انتظام في دقات القلب	ع.ب	٦٨
ريمون	قرحة في المعدة	ع.ج	٦٩
ريمون	حساسية	ش.ا	٧٠
ريمون	مشاكل في المعدة	م.ر	٧١
ريمونيم	ضيق نفس _ تعب من جراء التحقيق	ر.ر	٧٢
نفحة	الاصابة في يده	ا.س	٧٣
نفحة	الباصور	م.ر	٧٤
نفحة	التهاب بالعينين	س.ق	٧٥
نفحة	مشاكل بالمسالك البولية والعمود الفقري	و.ج	٧٦
عسقلان	ضغط دم	ا.ب	٧٧

عسقلان	أزمة	ش.ح	٧٨
عسقلان	قلب وضغط وسكري	ر.م	٧٩
عسقلان	مرض نفسي	م.ش	٨٠
عسقلان	جراثومة__عوارض انفلونزا	ر.ا	٨١
عسقلان	إصابة في الرأس	م.ب	٨٢
عسقلان	أزمة	ع.م	٨٣
شطة	الأم في الكبد	ع.ا	٨٤
شطة	كسر في احد ضلوع القفص الصدري	ن.ي	٨٥
شطة	اوجاع في الاذن والرأس والجيوب الانفية	ا.ا	٨٦
شطة	قلب مفتوح	ب.ا	٨٧
أيشل	غدد	م.م	٨٨



شطة	سكري - ضغط - فتاق	ج.ح	٨٩
شطة	مشاكل بالأذنين__ووجع في اطرافه	م.ي	٩٠
شطة	قرحة في المعدة__تشويش في الرؤيا	س.ع	٩١
شطة	وجع في المعدة	ل.ع	٩٢
نفحة	غضروف	١.١	٩٣
نفحة	معدة	ط.م	٩٤
نفحة	بواسير	١.ر	٩٥
نفحة	عجز في القدمين اثر اصابة	و.ع	٩٦
نفحة	عجز في القدمين اثر اصابة	١.ع	٩٧
نفحة	العين اليسرى اصابة	ح.ع	٩٨
نفحة	غضروف	ف.ش	٩٩

نقحة	عيون ومعدة	ا.م	١٠٠
نقحة	تهتك في الشبكة	س.ق	١٠١
نقحة	معدة	ع.م	١٠٢
نقحة	معدة __ جيوب __ عيون	ا.ح	١٠٣
نقحة	الغدد للمفاوية	ع.ز	١٠٤
نقحة	اعصاب	ا.ش	١٠٥
نقحة	التهاب معدة امعاء ضعف في العين اليمنى	ا.ح	١٠٦
نقحة	مرض جلدي	ا.م	١٠٧
نقحة	ازمة __ دسك	ح.ع	١٠٨
نقحة	اصابة في القدم اليسرى	ا.ع	١٠٩
نقحة	اعصاب	م.خ	١١٠

نفحة	قرحة في المعدة	أ.خ	١١١
نفحة	شبيكية	ز.ش	١١٢
نفحة	إصابة في الظهر	م.ب	١١٣
نفحة	عيون	م.و	١١٤
نفحة	إصابة في اليد	أ.ن	١١٥
نفحة	ضيق تنفس — عيون	أ.ن	١١٦
نفحة	دوالي — عيون	أ.هـ	١١٧
نفحة	حساسية — الأم ظهر	م.ع	١١٨
نفحة	إصابة في الحوض	أ.ب	١١٩
نفحة	قرحة في المعدة	ع.ع	١٢٠
نفحة	قرحة في المعدة	ج.هـ	١٢١

نفحة	اصابة في الظهر	ص.ع	١٢٢
نفحة	معدة_اعصاب	ا.م	١٢٣
نفحة	دسك_التهاب	ث.م	١٢٤
نفحة	بتر قدم	ا.خ	١٢٥
نفحة	اصابة _ التهاب قولون	خ.ص	١٢٦
نفحة	اعصاب	ر.م	١٢٧
نفحة	قلب	و.ش	١٢٨
نفحة	حيوب	ا.ر	١٢٩
نفحة	شقيقة	م.ه	١٣٠
نفحة	اصابة في الكتف	ص.خ	١٣١
نفحة	اصابة في الساق	ي.ر	١٣٢

نفحة	عيون __ قولون	م.ي	١٣٣
نفحة	اصابة	ج.ر	١٣٤
نفحة	صداع مزمن	ح.ا	١٣٥
نفحة	معدة	ا.ا	١٣٦
نفحة	معدة	ب.ب	١٣٧
نفحة	الام في الصدر	م.ا	١٣٨
نفحة	سكر في الظهر	س.ا	١٣٩
نفحة	دوالي	ج.ا	١٤٠
نفحة	ضغط دم	ي.م	١٤١
نفحة	قرحة __ غضروف	ز.ا	١٤٢
نفحة	اصابة في القدم	ا.ر	١٤٣

نفحة	اصابة في القدم	م.س	١٤٤
نفحة	معدة	ا.م	١٤٥
نفحة	كسر في الظهر	ر.م	١٤٦
نفحة	قلب	ا.ع	١٤٧
نفحة	معدة	ا.ا	١٤٨
نفحة	اصابة	ح.ص	١٤٩
نفحة	اصابة	م.ز	١٥٠
نفحة	اصابة	و.ع	١٥١
نفحة	اصابة في القدم	ا.م	١٥٢
نفحة	اصابة	ا.م	١٥٣
نفحة	عيون	ا.ا	١٥٤

نقحة	ظهر	ح.م	١٥٥
نقحة	اصابة قدم يسرى	ا.ن	١٥٦
نقحة	التهاب مفاصل	ر.ز	١٥٧
نقحة	مرض جلدي	ر.ز	١٥٨
نقحة	سكري	ا.خ	١٥٩
نقحة	معدة	ا.م	١٦٠
نقحة	معدة	ع.خ	١٦١
نقحة	غضروف	ع.ض	١٦٢
نقحة	غضروف	ا.م	١٦٣
نقحة	اصابة في القدم	ا.ا	١٦٤
نقحة	كبد __ مفاصل	ا.ا	١٦٥
نقحة	اصابة يد اليمنى	ا.و	١٦٦

نفحة	قلب	١.١	١٦٧
نفحة	عيون	ع.م	١٦٨
نفحة	اصابة	١.ع	١٦٩
نفحة	معدة __ الام ظهر	١.١	١٧٠
نفحة	التهاب لوزة	١.ف	١٧١
نفحة	حنجرة	ز.ح	١٧٢
نفحة	التهاب مفاصل	ح.ز	١٧٣
نفحة	اصابة بالقدم	١.م	١٧٤
مستشفى الرملة	تعرض لإصابة من قبل الجيش ٢٠ رصاصة بالرجل اليمنى و١٠ بالرجل اليسرى	١.ن	١٧٥
مستشفى الرملة	إصابة بالفخذ	م.ن	١٧٦

ملاحظة مكان وجود المعتقل صحيح حتى تاريخ زيارة المحامي للسجن ويمكن ان يكون هناك معتقلين تم الإفراج عنهم. تم إقتباس بعض أسماء الأسرى خاصة بسجن نفحة من دراسة اعدتها المعتقلون (وائل الجاغوب ، حمدي قرعان ، محمد يدك ) عن الإهمال الطبي في سجن نفحة.



الأخبار الصحفية الصادرة عن الضمير عام ٢٠٠٨

التاريخ: ٢٥/٩/٠٨

بيان رقم (١)

### اسرائيل تمعن في انتهاك حقوق الاسرى

اسرائيل ومنذ ما يزيد عن عام تعمد الى منع الاسرى الفلسطينيين من قطاع غزة من اللقاء بذويهم، مخالفة بذلك المواثيق الدولية الانسانية، المادة ١١٦ من اتفاقية جنيف الرابعة تلزم دولة الاحتلال بمنح المعتقل فرصة اللقاء بذويه واقاربه على نحو منتظم ومتواتر، ان سلوك دولة الاحتلال هذا ياتي في سياق السلوك الدائم والساعي الى فرض العقوبات الجماعية على الاسرى وذويهم.

في الايام الاخيرة ان مصلحة السجون ومن خلال اللجنة الدولية للصليب الاحمر اعلنت عن رغبتها بترتيب حالة من التواصل بين الاسرى وذويهم من سكان قطاع غزة عبر تقنية الفيديو كنفرنس.

ان هذه الاجراء يحمل في طياته العديد من المخاطر والتي من شأنها ان تشكل نهجاً دائماً لمصادرة حق الاسرى بالالتقاء المباشر مع عائلاتهم، ومدخلاً للانقضاض على حقوقهم التي تكفلها كل الاعراف والقوانين الدولية.

مؤسسة الضمير ترى في ذلك استمراراً لسياسة مصادرة حقوق الاسرى والتضييق عليهم والتي تنتهجها مصلحة السجون الاسرائيلية في السنوات الاخيرة وعليه فاننا ندعو الى:

- ١- مقاطعة هذا القرار وعدم التعاطي معه من قبل الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.
- ٢- على الصليب الاحمر ان يتحمل مسؤولياته القانونية والانسانية نحو الاسرى وذويهم، وندعوه الى تحديد موقفه الواضح الرفض لهذا الاجراء.
- ٣ - على المؤسسات العاملة في مجال الاسرى العمل على فضح هذا الاجراء وكل التجاوزات والانتهاكات الممارسة بحق الاسرى.

انتهى

## بيان رقم (٢)

التاريخ : ٠٨/١١/٢

### الضمير تنظم لقاء بين اهالي الاسرى ووفد برلماني اوروبي.

نظمت مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان لقاءً بين العديد من اهالي الاسرى والاسيرات ووفداً برلمانياً اوروبياً من لجنة الصداقة في البرلمان الاوروبي مع المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة البرلمان الاوروبي كرياكوس ترنتاسليدس، وكان من بين اعضاء الوفد البرلماني المناضلة لويزا مورغانيني نائب رئيس البرلمان الاوروبي، ومجموعة من اعضاء اتحاد البرلمان الدولي.

مؤسسة الضمير واهالي الاسرى وضعوا الوفد بصورة المعاناة التي يمر بها الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية، وتحدثت في اللقاء والدة الطفلة الاسيرة سلوى رزق من الخضر والتي تقبع في الاعتقال الاداري وعكست المعاناة التي تمر بها ابنتها والتي اقدمت النيابة العسكرية على تمديد اعتقالها الاداري للمرة الثانية، وتناولت النائب مريم صالح تجربتها في الاعتقال والتحقيق والتي عكست من خلالها تجربة الاعتقال لمجمل نواب التشريعي، وتحدثت نسرين حمدان ابنة الاسيرة زهور حمدان والتي مضى على اعتقالها ست سنوات من اصل ثماني وهي مدة محكوميتها، ومن جانب آخر تحدثت سلوى جردات عن تجربة زوجها الكاتب علي جردات في الاعتقال الاداري والذي امضى ستة شهور وجدد له مثلاً ويذكر ان الاسير على جردات امضى ١٢ عام من الاعتقال الاداري على فترات مختلفة كان اطولها ٦ اعوام مرة واحدة، وتحدث صلاح ابو السعود عن تجربة والده والصعوبات التي تعترض التواصل معه والظروف التي يمر بها جراء فترة الاعتقال الطويلة التي يمضيها والتي تجاوزت العشرين عام.

عبلة سعدات زوجة الاسير احمد سعدات الامين العام للجبهة الشعبية تحدثت عن ظروف اختطاف زوجها من سجن اريحا والدور الامريكي البريطاني في ذلك وظروف المحكمة التي تعقد لتناول قضيته وأشارت الى ان النيابة عاجزة حتى اللحظة عن تقديم الادلة التي من شأنها ان تدين زوجها في المحكمة واكدت على انها محكمة ذات طابع سياسي، وتسانلت عن الدور الذي يلعبه البرلمانين الاوروبيين وغيرهم في الانتصار لقضية النواب الفلسطينيين ودعتهم الى استخدام كل امكانياتهم في التأثير على قضية النواب المعتقلين.

رئيس الوفد البرلماني كرياكوس ترنتاسليدس اكد على انهم يعملون بجد على طرح قضية الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية امام كل المحافل وفي كل المناسبات المتاحة وتحديداً قضية النواب مع تقديرهم لكل الصعوبات التي تواجههم وقال نحن نعرف وضع اسرائيل على الساحة الدولية ومن يدعمها، ونتفهم مشاعرهم جيداً.

في ذات الاطار توجه الوفد البرلماني الى سجن هديرين بهدف اللقاء مع النواب احمد سعدات الامين العام للجبهة الشعبية وعزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ومروان البرغوثي امين سر حركة فتح، الا ان ادارة السجن رفضت ذلك.

### بيان رقم (٣)

#### إعتقال الاطفال والتنكيل بهم جريمة إنسانية

تستمر اسرائيلي بانتهاك القانون الدولي الانساني وذلك باقدامها على اعتقال العشرات من الاطفال الفلسطينيين في العديد من المناطق، في الايام الاخيرة اقدمت على اعتقال ٩ منهم بعد اقتحامها لمدرسة العروب الزراعية وتنكيلها بالطلاب والاعتداء بالضرب المبرح على العديد منهم، واطلقت الغاز المسيل للدموع والرصاص وقنابل الصوت وعمدت الى اخراج الطلاب من صفوفهم، وفي رام الله اعتقلت عشرة من الاطفال من قرية المزرعة الغربية ومن قرى اخرى وكذلك الحال في منطقة الخليل وبيت لحم.

ان اعتقال الاطفال وما يمارس بحقهم من تنكيل مؤثر على حجم الانحدار والتجاوز الذي تقدم عليه سلطات الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وهو امتداد واستمرار لتجاوز قواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني والتي تلزم دولة الاحتلال باحترام كرامة وانسانية المحتجزين.

ان ظروف الاحتجاز التي يوضع فيها الاطفال هي الاخرى تتعارض مع مبادئ القانون والاعراف الدولية والتي تدعو الى اخذ خصوصية الفئات المختلفة بعين الاعتبار عند الاحتجاز، فدولة الاحتلال ملزمة بان تقوم بالفصل بين الاطفال المعتقلين وباقي المعتقلين وهذا ما تتجاوزته مصلحة السجون الاسرائيلية.

وكذلك فان ظروف المحاكم التي يتعرض لها الاطفال في السجون الاسرائيلية هي الاخرى مخالفة للقوانين الدولية من حيث القضاة الذين يعرض عليهم الاطفال في المحاكم او من حيث اجراءات عقد المحكمة، فالقانون الدولي وحتى القانون الاسرائيلي يلزم المحكمة بأن تعقد جلساتها بشكل مغلق في حال انعقادها لعلاج ملفات خاصة بالاطفال.

ان جملة الاجراءات التي يتعرض لها الاطفال الفلسطينيين المعتقلين من لحظة الاعتقال والتحقيق وظروف الاحتجاز والمحاكمة جميعها تفتقد الى الحد الادنى من المعايير الانسانية التي تكفلها المواثيق والاعراف الدولية الانسانية.

ان ممارسات سلطات الاحتلال تتطلب العمل الجاد والمسؤول من كل الجهات العاملة في مجال حقوق الانسان لوقف هذه الممارسات والعمل على فضحها في كل المحافل.

### محكمة عوفر تمدد توقيف أطفال مدرسة العروب

اقدمت محكمة عوفر العسكرية على تمديد اعتقال الاطفال الثمانية الذين اعتقلوا من مدرسة العروب الزراعية في نهاية الشهر السابق وذلك حتى تاريخ ١٤ كانون الاول بهدف انهاء اجراءات المحاكمة، الاطفال المعتقلون هم روجي بدحة، زياد حساسنة، عبد السلام نعييرات، خليل العلامي، اشرف الساحوري، ناصر جابر، مصطفى عويضات.

المحكمة رفضت طلب اطلاق سراحهم بكفالة والذي تقدم به محامي مؤسسة الضمير محمود حسان والذي انكر بدوره التهم الموجهة لهم واكد على ان اعتقال الاطفال سيحرمهم من اتمام دراستهم و اشار في ذات السياق الى ان ظروف السجن الذي يحتجز فيه الاطفال تفتقد الى الحد الادنى من المتطلبات الانسانية التي يكفلها القانون.

القاضي بناءً على ذلك قرر ان تعقد المحكمة جلسة اخرى في الاسبوع المقبل لتناقش ظروف الاحتجاز وفي حال عدم تحسنها سينظر في امكانية الافراج عنهم بكفالة.

ويشار الى ان المحكمة اعتمدت في اجراء تمديد الاعتقال على شهادة احد الجنود والذي اشار الى ان الاطفال قاموا بالقاء الحجارة وان اعتقالهم تم من الشارع.

مؤسسة الضمير وفي اطار متابعتها للقضية وعبر إفادات الطلاب المعتقلين وادارة المدرسة والمدرسين وجدت ان اعتقال الطلاب تم من داخل الصفوف الدراسية وذلك بعد مدهامة المدرسة واطلاق الاعيرة النارية وقنابل الغاز والصوت في ساحاتها من قبل الجنود وهذا ما يتناقض وبشكل واضح مع مبررات الاعتقال وشهادة الجندي التي استندت اليها المحكمة.

الضمير وبناءً على ذلك تقدمت باستئناف على قرار المحكمة الجائر والذي لا يأخذ بعين الاعتبار المرحلة العمرية للاطفال المعتقلين ولا ظروف احتجازهم وسياق الاعتقال الذي تم.

### بيان صحفي

#### صادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

يأتي استشهد الاسير جمعة اسماعيل محمد موسى في سجن الرملة ليؤكد على السياسة الرسمية الممنهجة من قبل مصلحة السجون بحق الاسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الاسرائيلية والقائمة على التغييب المتعمد لشروط الحياة الملائمة والكفيلة بصيانة حياتهم والحفاظ عليها في ظل ظروف مناسبة وفقاً لما اقرته القوانين والاعراف الدولية ذات الصلة.

إن ظروف الاحتجاز التي تعرض لها الاسير جمعة موسى والتي استمرت على مدار ١٦ عاماً كانت كفيلة بان تورثه جملة من الامراض ومنها السكري والتهاب البروستات، ازمة في التنفس، مشكلات في صمام القلب وكلها ناجمة عن حالة الاهمال الطبي والممارسة بحق المئات من الاسرى.

الاسير جمعة والمعتقل منذ العام ١٩٩٣ والمحكوم بالمؤبد بالاضافة الى عشرة سنوات من بلدة شعفاط في القدس لديه اسرة مكونة من عشرة ابناء، تنقل بين العديد من السجون ومن ابرزها عسقلان والذي امضى به ثلاث سنوات نقل بعدها الى سجن مشفى الرملة والذي امضى به ثلاثة عشر عاماً.

في شهر ايار الماضي تعرض الاسير جمعة موسى الى حالة من الاعتداء بالضرب والترهيب اثناء نقلة الى مشفى "سافهروفيه" من قبل السجانين المرافقين له في سيارة الاسعاف والتي نقلته الى المشفى.

الاسير جمعة يعتبر الحالة الثانية التي تستشهد جراء الاهمال الطبي في هذا العام الى جانب الاسير فضل شاهين والذي استشهد في شباط ٢٠٠٨ في سجن بئر السبع ليرتفع عدد الشهداء الاسرى جراء الاهمال الطبي الى ٤٩ شهيداً.

الظروف التي احتجز في ظلها الاسير جمعة موسى الى جانب الآلاف من الاسرى والتي تساهم وبشكل كبير في تدهور حالتهم الصحية العامة ليس الانتهاك الوحيد الذي يتعرض له الاسرى وما حدث في سجن عوفر دليل واضح على طبيعة الهجمة التي يتعرضون لها والتي تتطلب وقفة جدية على المستويين الرسمي والشعبي وبناءً على ذلك فإن مؤسسة الضمير تدعو الى التالي :

- ١- ضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية واضحة للتعامل مع ملف الاسر في السجون الاسرائيلية.
- ٢- تنظيم حملة تضامن شعبية مع الحركة الاسيرة لمساندتهم في مواجهة ادارة السجون ومحاولتها الانتقاص من حقوقهم.

- ٣- الضغط على المؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان لتفعيل ضغطها على اسرائيل بهدف اطلاق سراح الاسرى واحترام حقوقهم الانسانية وتحميلها المسؤولية عن حياتهم وما تؤول اليه ظروفهم.
- ٤- ندعو السلطة الفلسطينية الى تحمل مسؤوليتها نحو الاسرى لجعلها قضية سياسية وشرط لاي تفاوض بدل الارتهان الى مبدأ حسن النوايا الاسرائيلي.

### الحرية للاسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الاسرائيلية



١. اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل / تقرير مرحلي حزيران ٢٠٠٨ / غير قانوني أصلاً تشكيل جنود بمعتقلين فلسطينيين
٢. اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل <http://www.stoptorture.org.il/ar/skira99-now>
٣. تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ٢٥ اب ٢٠٠٨
٤. <http://www.stoptorture.org.il/ar/node/١١٦٦> اللجنة العامة ضد التعذيب بإسرائيل.
٥. تقرير مشترك هيموكيد وبيتسيلم تعذيب المعتقلين الفلسطينيين والتنكيل بهم من قبل السلطات الإسرائيلية أيار ٢٠٠٧
٦. التقرير الطبي متوفر في مؤسسة الضمير
٧. لمزيد من المعلومات حول الظروف داخل السجون الإسرائيلية يمكن الإطلاع على تقرير الإنتهاكات ٢٠٠٧ الصادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.
٨. حتى سجن عوفر الواقع داخل حدود الأرض المحتلة عام ٦٧ ( بالقرب من مدينة رام الله ) ، يشترط أيضا على اهالي الأسرى الحصول على تصريح مسبق للزيارة.
٩. لمزيد من المعلومات عن الإنتهاكات بحق عائلات المعتقلين في الزيارة يمكن الرجوع إلى تقرير الإنتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون في السجون والمعتقلات الإسرائيلية ٢٠٠٧ الصادر عن مؤسسة الضمير
١٠. <http://www.dci-pal.org/arabic/publ/research/٢٠٠٨/PCPReport.pdf>
١١. ورقة وقائع رقم ٣، الحرمان من فرص أفضل للتعليم ، اب ٢٠٠٨. [www.aseerat.ps](http://www.aseerat.ps).
١٢. تصريح أخذ من قبل مؤسسة الضمير من نائب مدير مدرسة العروب السيد منذر العسيلي يوم ٢٠٠٨-١١-٢.
- ١٣ - انظر اتفاقية جنيف الرابعة، آب ١٩٤٩، المادة ٦٤.
- ١٤ - تقرير العمل السنوي للمحاكم العسكرية الاسرائيلية ٢٠٠٧، وحدة المحاكم العسكرية.
- ١٥ - المصدر السابق.
- ١٦ - تقرير العمل السنوي للمحاكم العسكرية الاسرائيلية، وحدة المحاكم العسكرية.
- ١٧ - المصدر السابق.
- ١٨ - المصدر السابق.
١٩. إحصائية صادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يوم ٢٠٠٩/١/٢٢
٢٠. <http://www.stoptorture.org.il/ar/node/١٢٨٥>
٢١. اتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩، المادة ٧٧.
٢٢. هناك ٤ نواب إنتخبوا وهم معتقلين.



## مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان

تعريف: الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق الانسان، أسسها في القدس عام ١٩٩٢ مجموعة من نشطاء ومهتمين بحقوق الانسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية. ويحيط بالضمير عدد من الانصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضماير)، وهم الاشخاص الذين يؤمنون بأهدافها ويشاركون بأنشطتها، ويعملون على دعمها مادياً ومعنوياً. والضمير عضو في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، وفي الائتلاف من اجل الدفاع عن الحقوق والحريات، والائتلاف الاقليمي والمحلي لإلغاء عقوبة الاعدام، وكذلك عضو في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب. تؤمن الضمير بعالية حقوق الانسان والتي تستند الى أولوية إحترام الكرامة الانسانية، وعدم تجزئتها إستناداً الى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً. كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان في إطار حقه في تقرير مصيره.

### الأهداف:

- أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللانسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الاعدام.
- ثانياً: مناهضة الإعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزيهة.
- ثالثاً: دعم وإسناد سجناء الرأي والاهتمام بالسجناء السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً.
- رابعاً: المساهمة في الضغط لسن قوانين تضمن مبادئ حقوق الانسان والحريات الاساسية وضمان تنفيذها.
- خامساً: المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- سادساً: تكريس الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

### برامج الضمير:

- أولاً: البرنامج القانوني :- توفير الخدمة القانونية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاكمات والزيارات الدورية والارشاد الحقوقي والقانوني.
- ثانياً: برنامج الدراسات والتوثيق :- توثيق كافة الاحصائيات وظروف الاعتقال والانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى والمعتقلين واسرهم بصورة علمية وإصدار التقارير والدراسات حول التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها الاسرى.
- ثالثاً: برنامج الضغط والمناصرة :- في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير بانشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضاغطة لمناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي ومساندة الاسرى ونصرتهم.
- رابعاً: برنامج التوعية والتدريب :- تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الاسرى وعائلاتهم. ومن خلال برنامج الضماير نقوم بتدريب وتفعيل دور النشطاء الشباب في تعزيز وحماية حقوق الانسان.

### العنوان

رام الله - دوار الرافدين - عمارة صبات - طا - شقة رقم ٢

تلفون: ٠٢-٢٩٦٠٤٤٦ / فاكس: ٠٢-٢٩٦٠٤٤٧

Email: info@addameer.ps / Website: www.addameer.info